الحدث

الشرق الأوسط أمام 48 ساعة حاسمة، تقول أميركا في إشارة إلى الرد الإيراني على اغتيال إسرائيل إسماعيل هنية، فيما يعمل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على ألا يكون الانتقام كبيراً لتجنب رد إسرائيلي ضخم

48 ساعة حاسمة للرد
إيران تريد ردع إسرائيل لا التصعيد

طهران ـ **صابر غل عنبري**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعثت إيران برسالة غير مباشرة إلى إسرائيل وأميركا عن أن ردها على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران الأربعاء الماضي، لا يهدف إلى «تصعيد التوترات» في المنطقة، وإضعاف الأمر في إطار «ردع» الاحتلال، في الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يتحدث عن 24 إلى 48 ساعة حاسمة، ويجري اتصالات مع حلفاء الولايات المتحدة المقربين لممارسة ضغط دبلوماسي في اللحظة الأخيرة على إيران وحزب الله لمحاولة التقليل من انتقامهما قدر الإمكان، لكبح الرد الإسرائيلي. في هذا الوقت، تتواصل الاستعدادات الإسرائيلية لاحتمال شن هجوم من قبل إيران وحزب الله. وفيما يبدو أن الاحتلال يتخوف من تحرك الضفة الغربية المحتلة، فقد قام بإرسال عدة كتائب إلى المستوطنات تحسباً لاحتمال تسلل إليها وتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية. وعلى وقع سخونة التوترات والترقب الإقليمي والدولي للرد الإيراني على اغتيال هنية في طهران الأربعاء الماضي، زار سكرتير مجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو طهران أمس الأربعاء، حيث أجرى مباحثات مع نظيره الإيراني علي أكبر أحمديان. وأفادت وكالة تسنيم الإيرانية نقلاً عن سكريتارية مجلس الأمن القومي الإيراني أن زيارة شويغو إلى طهران تأتي تلبية لدعوة أحمديان واستمراراً «للتعاون الاستراتيجي» بين البلدين. وأضافت أن المسؤول الروسي سيبحث في طهران تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية الثنائية والقضايا الإقليمية، مشيرة إلى أنه سيلتقي أيضاً كبار المسؤولين الإيرانيين.

وترقب المنطقة منذ أيام رداً من إيران على اغتيال هنية في طهران، التي تتهم إسرائيل بالمسؤولية عنه، ورداً من حزب الله على اغتيال القيادي العسكري الكبير فؤاد شكر في غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت مساء الثلاثاء الماضي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين: إن لا أحد يحق له منع بلاده من الردّ على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران يوم الأربعاء الماضي، وذلك في وقت تترقب فيه المنطقة رداً إيرانياً على إسرائيل، قد يكون مشتركاً مع حلفاء إيران في المنطقة. وقال كنعاني: «تجب محاسبة الكيان الصهيوني على اغتيال هنية وسنداقع عن أمننا الوطني وسيادتنا». وأضاف: «من حق إيران أن تؤدب الكيان الصهيوني على جريمته». واعتبر أن لبلاده «الحق في إطار القانون الدولي معاقبة المعتدي»، مضيفاً أن المجتمع الدولي يتحمّل المسؤولية وأن طهران ستستخدم حقها الذاتي في الدفاع عن أمنها «والقيام برد قوي ورادع». وأشار إلى تواصل دول عدة مع طهران، مضيفاً: «شرحنا مواقفنا المبنية على القواعد الدولية ولسنا بصدد التصعيد في المنطقة». وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي زار طهران أول من أمس الأحد، في زيارة تأتي في سياق خفض التصعيد في المنطقة. ونفى الوزير الأردني أن يكون قد حمل رسائل من إسرائيل أو إليها. وقال كنعاني: «زيارة الصفدي تأتي في إطار الاتصالات بين البلدين حول غزة والعلاقات الثنائية والتشاور بشأن الوضع المعقد الراهن»، مضيفاً: «لسنا بحاجة إلى إرسال أي رسالة عبر أي طرف إلى الكيان الصهيوني الذي لا نعترف به». وشدد كنعاني على أن بلاده لا تتحمل مسؤولية التصعيد في المنطقة، «بل الكيان الصهيوني المدعوم من أميركا يتحمل ذلك، وعلى واشنطن أن تتحمل المسؤولية وتتخلى عن دعم هذا الكيان». وقال: «نحن على قناعة بأن الكيان الصهيوني من دون الدعم الأميركي لا يقدم على المغامرات والاغتيالات»، وأضاف: «لسنا بحاجة لرسائل من أميركا، ومسؤوليتها واضحة، وهي شريكة في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني». وأعتبر أن إسرائيل «تهديد مشترك لدول المنطقة وأن التصدي لها يجب أن يكون أولوية مشتركة للجميع». وذكرت وكالة نور نيوز الإيرانية أن طهران دعت السفراء الأجانب ورؤساء البعثات الأجنبية إلى لقاء مع وزير الخارجية بالوكالة علي باقري كني، مضيفة أن الاجتماع له «رسالة مهمة» بالنظر إلى «الإرادة الجادة لإيران للرد على العمل الصهيوني الشرير».

من جهته، جدد القائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال حسين سلامي، أمس الاثنين، التأكيد أن بلاده ستردّ على اغتيال هنية. وقال سلامي، في حفل بمناسبة يوم المراسل الإيراني في طهران، إن «الكيان الصهيوني سيدرك خطأ حساباته عندما يتلقى ضربة قوية وقاسية»، مضيفاً أن هنية «كان مجاهداً مناضلاً حراً يعمل لأجل شعبه واستعادة حقوقه». وأشار إلى أن «الكيان الصهيوني ولد على الاغتيالات والإرهاب ويفتقر إلى أي مكونات شعب، ويتصور أنه من خلال هذه الاغتيالات يمكنه ضمان بقائه». ولفت سلامي إلى اغتيال العميد الإيراني محمد رضا زاهدي مطلع إبريل/نيسان الماضي باستهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، قائلاً إن هذا الاغتيال «قادنا إلى عملية الوعد الصادق التي كان يمكن أن تؤدي إلى تصعيد المواجهة». واعتبر أن العملية «كانت استثنائية ومهمة». وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي، عبر الاغتيالات، «يحفر حفراً لنفسه سيقع فيها، وعندما يتلقون رداً قوياً سيعلمون أنهم قد ارتكبوا خطأ في الحسابات».

سلامي: الكيان سيدرك خطأ حساباته عندما يتلقى ضربة قوية

بلينكن: الحد من ضربات إيران وحزب الله لمنع حرب شاملة

واعلنت منظمة التعاون الإسلامي، أمس الاثنين، عن عقد اجتماع وزاري استثنائي غداً الأربعاء في جدة، غربي السعودية، لبحث «الجرائم المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي»، بما فيها اغتيال هنية في طهران والاعتداء على سيادة إيران. ولفتت المنظمة، في بيان، إلى أن الاجتماع «يُعقد في ظل استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة».

وذكر موقع إكسيوس، أمس الاثنين، أن بلينكن أجرى اتصالاً بنظرائه في دول مجموعة السبع في إطار محاولة ممارسة ضغط دبلوماسي في اللحظة الأخيرة على إيران وحزب الله لمحاولة التقليل من انتقامهما قدر الإمكان. وشدد بلينكن خلال الاتصال على أن الحد من تأثير ضرباتهما هو أفضل فرصة لمنع حرب شاملة. وقالت، وفق ثلاثة مصادر مطلعة على المكالمة، لموقع إكسيوس، إن بلينكن أكد أن بلاده تعتقد أن كلا الجانبين سيقوم بالرد، لكنه قال إنه من غير الواضح الشكل الذي سيتخذه هذا الرد. وعلى الرغم من قول بلينكن إن الولايات المتحدة لا تعرف التوقيت الدقيق للهجمات، لكنه تحدث عن أنها يمكن أن تبدأ خلال الـ24 إلى الـ48 ساعة المقبلة، وفق المصادر. ووفق الموقع، فقد أبلغ وزير الخارجية الأميركي نظراءه بأن الولايات المتحدة تبذل جهوداً لكسر دائرة التصعيد، من خلال محاولة الحدّ من الهجمات التي ستشنها إيران وحزب الله

جندي إسرائيلي قرب صاروخ أطلقته إيران وسقط في منطقة عراد، 24 إبريل الماضي (أوريت زيف/فرانس برس)

4 شهداء في لبنان

سقط أربعة شهداء على الجبهة اللبنانية، مساء أول من أمس الأحد وأمس الاثنين، في حولا وميس الجبل بغارات إسرائيلية، وذلك على وقع مواصلة الاحتلال غاراته وقصفه المدفعي، فضلاً عن شنّه غارات وهمية في أجواء الجنوب اللبناني، وخرقه جدار الصوت، خصوصاً في سماء العاصمة بيروت. من جهته، أعلن حزب الله في بيان، أمس، مهاجمة مقر قيادة الفرقة 91 المُستحدث في ثكنة إيليت وموقعي الصالكية وراس الناقورة البحري وثكنتي زرعيت وراميم.

قدر الإمكان، ومن ثمّ كبح الردّ الإسرائيلي. وطلب بلينكن من وزراء الخارجية الضغط دبلوماسياً على كلّ من إيران وحزب الله وإسرائيل للحفاظ على أقصى درجات ضبط النفس. وأشارت المصادر إلى أن بلينكن أبلغ وزراء خارجية دول مجموعة السبع بأن تعزيز القوات الأميركية في المنطقة هو لغايات دفاعية فقط. ودعت مجموعة السبع، في بيان أمس الاثنين، إلى ضبط النفس وخفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط، قائلة إن الأحداث الأخيرة «تهدد بإذكاء نيران صراع أوسع نطاقاً في المنطقة». ودعت «جميع الأطراف مرة أخرى إلى التوقف عن الانخراط في دوامة العنف الانتقامي المدمر الحالية، وخفض التوتر والمضي بشكل بناء نحو خفض التصعيد».

وتتقاطع معلومات «أكسيوس» مع ما نشرته القناة الإسرائيلية «12»، نقلاً عن تقديرات أميركية تفيد بأن الموعد الدقيق للرد ليس معروفاً، لكنه قد يبدأ خلال 24 ساعة. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤول إسرائيلي قوله، أمس الأحد، إنّ تل أبيب تستعد لهجوم محتمل من طرف إيران وحزب الله اللبناني قد يستمر عدة أيام، وقد يشمل صواريخ ومسيّرات قادمة من الشرق والشمال. وقال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، من مقر قيادة سلاح الجو أمس الاثنين: «علينا الاستعداد لكل احتمال بما في ذلك الانتقال السريع من الدفاع إلى الهجوم». وعقد الرئيس الأميركي جو بايدن اجتماعاً مع فريق الأمن القومي، أمس الاثنين، لمناقشة التطورات في المنطقة، وفق ما أعلنه البيت الأبيض، فيما أشار موقع صحيفة يديعوت أحرونوت إلى أن قائد القيادة الأميركية الوسطى مايكل كوريلا «التقى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هاليفي ووزير الأمن يوآف غالانت، لتنسيق النشاط الدفاعي ضد هجوم محتمل من إيران وحزب الله». ومن المتوقع أن يزور كوريلا الأردن وبعض دول الخليج، وفق «أكسيوس».

في هذا الوقت، تتواصل الاستعدادات الإسرائيلية لاحتمال شنّ هجوم من قبل إيران وحزب الله. وفيما تتواصل المشاورات الأمنية، أرسل جيش الاحتلال الإسرائيلي عدة كتائب إلى المستوطنات المحيطة في الضفة الغربية في منطقة طولكرم، حتى إن الجنود والمجندات يبيتون الليالي الأخيرة هناك، تحسباً لاحتمال تسلّل فلسطينيين وتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية. وزعمت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تلقّت تحذيراً حول وجود نيات للقيام بعمليات تسلل واقتحام، بتوجيه من إيران وحركة حماس، لمستوطنات خط التماس القريبة من طولكرم. وزعمت أن إيران تقوم بمجهود كبير جداً لإخراج عمليات تفجيرية إلى حيز التنفيذ في إسرائيل، وأن الجيش قام في الأيام الأخيرة بنقل عدد من الكتائب من قاعدة تدريبات وأماكن أخرى من أجل تعزيز الحماية الفورية لمستوطنات خط التماس، في أعقاب تحذيرات وصلت إلى جهاز «الشاباك» بعد عمليتي الاغتيال. وذكرت الإذاعة أن هذا التحذير الاستخباراتي وصل إلى «الشاباك» بالأساس بشأن فلسطينيين من منطقة طولكرم. وعليه، بدأ الجنود والمجندات الذين جرى استدعاؤهم إلى تلك المنطقة يلازمون المستوطنات ويبيتون فيها، بهدف إعطاء ردود فورية على أي أحداث قد تتطور، من منطلق الإدراك بأن المسافة بين مستوطنات خط التماس والضفة الغربية في تلك المناطق هي صفر، الأمر الذي لا يتيح مجالاً لرد الفعل إلا من خلال الجهوزية المسبقة. وتشير تقديرات إسرائيلية، وفق الإذاعة، إلى أن الضفة الغربية قد تتحول من جبهة ثانوية إلى جبهة رئيسية في حال حدثت أي تطورات وانشغلت إسرائيل بغزة وإيران وحزب الله في لبنان. وكان رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد عقد، مساء أول من أمس، جلسة تقييم أمني في تل أبيب، بمشاركة غالانت وهاليفي، ورئيس الموساد ديفيد برنيع، ورئيس الشاباك رونين بار، لبحث التطورات واحتمالات الرد الإيراني. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن إسرائيل تنظر إلى الأمور من فرضية أن إيران ستردّ حتماً على اغتيال هنية وشكر، فيما تؤكد المؤسسة الأمنية أن إسرائيل قادرة على التصدي لهجوم من هذا النوع، وأنه لا مكان لسيناريوهات الترهيب. كما يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أنه لا يوجد لدى أي أحد من الأطراف نية أو رغبة بالوصول إلى حرب إقليمية. ويدرك المستوى السياسي الإسرائيلي أن هناك مشكلة إعلامية في ما يتعلق بنقل الصورة الواقعية إلى الجمهور، وأن المشكلة والمخاوف في إسرائيل لا تتعلق بالرد نفسه، وإنما يرد الطرف الآخر على الرد الإسرائيلي الذي سيكون في أعقابه. وعليه، من بين الخيارات المطروحة على الطاولة، أنه في حال عرفت إسرائيل مسبقاً بشأن الهجوم، فإنها ستقوم بالجهود اللازم من أجل محاولات إحباطه. وترى إسرائيل أنه في حال توفرت معلومات استخباراتية تشير بشكل مؤكد إلى المكان الذي سيُشن الهجوم عليه في إسرائيل، فإن خيار العملية الاستباقية موجود على الطاولة، في جزء من إحباط الهجوم المتوقع.

على مشارف الهاوية

دعا مفوض حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك (الصورة)، في بيان أمس الاثنين، إلى تحرّك عاجل لخفض التصعيد في الشرق الأوسط في ظل المخاوف من اتساع رقعة حرب غزة. وشدد على أنه «يجب بذل كل جهد، لتجنب تفاقم هذا الوضع إلى الهاوية التي لن تؤدي إلا إلى عواقب أكثر فظاعة على الجميع». وأضاف: «أشعر بقلق عميق إزاء الخطر المتزايد للاندلاع صراع أوسع نطاقاً، وأناشد الجميع التحرك لتهدئة الوضع الذي أصبح خطيراً للغاية».

قلق أردني من انتشار الفصائل العراقية على الحدود

ابدى الأردن قلقه من انتشار الفصائل العراقية على حدوده، رغم تطمينات بغداد، وتأكيدها ان لا خطر على دول الجوار العراقي، وذلك في خضمّ التوترات المتزايدة في المنطقة

بغداد ـ **محمد عماد**
عمان ـ **انور الزيادات**

كشف مسؤولون عراقيون في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن الأردن عبّر للعراق عن قلقه من انتشار الفصائل العراقية الموالية لإيران على مقربة من الحدود الدولية الأردنية ـ العراقية من جهة محافظة الأنبار، وذلك في ظل تصاعد التوتر بالمنطقة وإمكانية اتساع دائرة الحرب ضد الاحتلال الإسرائيلي، وطرح إمكانية أن تكون الأجواء الأردنية معبراً للهجمات الصاروخية والمسيرات المفخخة. وانتشرت مجموعات من الفصائل العراقية المسلحة، ضمن «الحشد الشعبي»، في المناطق الحدودية مع الأردن وسورية، وأجرت العديد من العمليات الأمنية والعسكرية قرب الحدود، علماً أن منطقة الرطبة العراقية المحاذية للأردن باتت مركزاً لهذه الفصائل. وشهدت الأشهر الماضية اعتصاماً لأنصار تلك الفصائل المسلحة على الحدود العراقية الأردنية وقطعاً للطريق، احتجاجاً على عدم وقوف الأردن إلى جانب غزة، وفقاً للفصائل. ومنعت أيضاً عبور الشاحنات التجارية بين البلدين. وأمس الاثنين، تحدث مسؤولان عراقيان، أحدهما نائب في البرلمان والآخر في الخارجية العراقية، لـ«العربي الجديد»، عن «قلق» أردني متصاعد من انتشار الفصائل على الحدود، وإبلاغ العراق بذلك بشكل رسمي. وأكد عضو البرلمان الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن «الجانب الأردني أبلغ العراق قبل أيام قلقه من وجود عناصر الحشد الشعبي بمختلف الأسلحة قرب الحدود، وإمكانية استغلال هذا الانتشار للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل من خلال استخدام سماء الأردن في قصف بعض الأهداف، وهذا ما يصعد الموقف ويجعل عمّان جزءاً من ساحة الحرب». وأكد عضو البرلمان أن العراق «قدم تطمينات عدة للجانب الأردني، بعدم وجود أي خطورة من انتشار هذه القوات قرب الحدود، وأنها قوات رسمية مرتبطة بالحكومة، كما أنها ليست وحدها من تمسك الحدود، بل هناك قوات من حرس الحدود التابعة للداخلية العراقية». بدوره، أكد مسؤول آخر بوزارة الخارجية لـ«العربي الجديد»، أن «بغداد أكدت في أكثر من مناسبة أن وجود الحشد الشعبي في المناطق الصحراوية والمفتوحة هدفه منع إعادة تنظيم داعش لترتيب صفوفه، ولن يكون هناك أي خطر على دول الجوار من العراق». وكشف أن «العمليات التي نفذتها فصائل عراقية ضد أهداف إسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت من داخل سورية ولا علاقة بالداخل بالوجود الحالي للحشد الشعبي في مدينة الرطبة المحاذية للأردن بأي نشاط خارج الحدود». وأوضح أن «الأردن مهتم بمنع اختراق سيادة أجوائه في حال قررت الفصائل العراقية توسيع عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي». في السياق، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي علاوي البنداوي، لـ«العربي الجديد»، إن «العراق أرسل رسائل اطمئنان إلى دول الجوار، بما فيها الأردن بأنه لن يقبل أن يكون منطلقاً لإلحاق الضرر بأي من دول الجوار، وهناك تشديدات أمنية على الحدود، في ظل التطورات الأخيرة في المنطقة، والعراق يعمل على إبعاد نفسه عن دائرة الصراع بأي شكل من الأشكال». وأضاف البنداوي وهو عضو في تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم بالعراق، أنه «لا يوجد أي مبرر للأردن للقلق من وجود قوات الحشد الشعبي قرب الحدود، فهذه قوات تعمل على تأمين وضبط الحدود، وهي لا يمكن لها العمل بأي شيء خارج السياقات العسكرية الرسمية».

الخبير بالشأن السياسي العراقي، محمد علي الحكيم، اعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أن «القلق الأردني من انتشار الفصائل العراقية على الحدود تحت مظلة الحشد الشعبي، أمر طبيعي». وأضاف أن «الحكومة لا تسيطر على كل تحركات الفصائل، ولهذا عمّان قلقة رغم كل رسائل التطمين من بغداد». ولفت الحكيم إلى أن «انتشار الفصائل العراقية على الحدود مع سورية وكذلك الأردن، له أجندة سياسية واقتصادية، ولهذا السبب يخشى الأردن الانتشار العسكري، في ظل التوتر في المنطقة وتهديد الفصائل العراقية بالتصعيد ضد الأهداف والمصالح الأميركية والإسرائيلية، خصوصاً أن الأردن استُهدف سابقاً بمقتل وإصابة عدد من الجنود الأميركيين»، في إشارة إلى مقتل ثلاثة عسكريين أميركيين وجرح 34 آخرين، في 28 يناير/كانون الثاني الماضي، إثر استهداف مقرهم الواقع في البرج 22، في الركبان الأردنية بطائرة مسيرة. وأضاف الحكيم أن «الحكومة العراقية في حرج، فمن جهة لا تستطيع السيطرة على تحركات الفصائل العراقية، ومن ناحية ثانية هي محرجة أمام الرأي الدولي بالإيفاء بوعودها بإبعاد العراق عن دائرة الصراع، لكن العراق جزء من ساحة الصراع واتساع الحرب في المنطقة سيدفع العراق لأن يكون جزءاً منه، لوجود ارتباطات عقائدية وسياسية ضمن ما يُعرف بمحور المقاومة الذي يعمل منذ أشهر وفق سياسة الساحة الواحدة».

محمد علي الحكيم: حكومة العراق لا تسيطر على تحركات الفصائل

الحدود العراقية الأردنية، أغسطس 2017 (صلاح ملكاوي/Getty)

ورأى الخبير الأمني والعسكري الأردني جلال العبادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه في حال جرى الاتفاق، خلال زيارة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إلى طهران أول من أمس الأحد، مع القائم بأعمال وزارة الخارجية الإيرانية علي باقري كني حول القضايا المتعلقة بهذه الفصائل، فإنها لن تقوم بأي شيء مزعج تجاه الأردن أو بأمر يهدّد سيادته، موضحاً أن إيران قادرة على ضبطها. وقال: «دائماً يجب التواصل مع الجانب العراقي للحفاظ على الهدوء على الحدود، لكن هذه الفصائل لا تشكل خطورة حقيقية على الأردن، وإذا أرادوا دعم الشعب الفلسطيني». وأعتبر أن إسرائيل «تهديد مشترك لدول المنطقة وأن التصدي لها يجب أن يكون أولوية مشتركة للجميع». وذكرت وكالة نور نيوز الإيرانية أن طهران دعت السفراء الأجانب ورؤساء البعثات الأجنبية إلى لقاء مع وزير الخارجية بالوكالة علي باقري كني، مضيفة أن الاجتماع له «رسالة مهمة» بالنظر إلى «الإرادة الجادة لإيران للرد على العمل الصهيوني الشرير».

حركة حماس... تاريخ من الملاحقة والضربات والاغتيالات

تحاول حركة حماس التقليل من تداعيات عشرات الاغتيالات التي تعرضت لها منذ تأسيسها عام 1987، وذلك من خلال المرونة التنظيمية

يوسف أبو وطفة

منذ تأسيس حركة حماس في عام 1987 تعرضت الحركة إلى سلسلة من الضربات والاغتيالات التي طاولت الفريق المؤسس لها والكوادر القيادية العليا، ضمن مساعي الاحتلال الإسرائيلي لاستهداف بنيتها التنظيمية. ويعتبر سلاح الاغتيالات أحد الأسلحة التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي منذ النكبة الفلسطينية في عام 1948 للفتك بالقيادات والرموز الفلسطينية والعربية المناصرة للقضية الفلسطينية ووقف تأثيرها على الساحة الميدانية.

حركة حماس في التاريخ الحديث كان لها نصيب الأسد من عمليات الاغتيال والضربات التي وجّهت لها، بمشاركة إسرائيلية مباشرة، وأخرى غير مباشرة، عبر بوابة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية. ففي السنوات الأولى لتأسيس «حماس» تعرضت الحركة لضربة كبيرة، حين اعتُقلت مجموعة واسعة من قياداتها، من أبرزها مؤسسها أحمد ياسين ومحمد الضيف وصلاح شحادة ويحيى السنوار وروحي مشتهى وغيرها من القيادات. ثم جاءت الضربة الشهيرة التي حملت اسم «مرج الزهور»، حين أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 415 قيادياً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى لبنان، على خلفية نشاطهم السياسي والنشاط المقاوم في 12 ديسمبر/ كانون الأول 1992. وفي 1996 عاد الاحتلال إلى سياسة الاغتيالات، حين اغتال المهندس البارز في كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، يحيى عياش، وتبعت ذلك موجة من الاعتقالات شنّتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية على قيادات الحركة. وبعد ذلك بنحو عام حاول رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو اغتيال رئيس المكتب السياسي للحركة آنذاك خالد مشعل بالسم، في العاصمة الأردنية عمّان، بواسطة عملاء الموساد، والتي أفضت لصفقة حينها. وكان العاهل الأردني الملك حسين قد أبلغ نتنياهو وقتها بأنّ العملاء سيُقدَّمون للمحاكمة إذا لم يُعط مشعل الترياق، وهو ما وافق عليه نتنياهو. وكجزء من الصفقة، تطلق إسرائيل سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين والأردنيين، من بينهم ياسين. وفي 1999 قرّر الأردن إغلاق مكاتب حركة حماس في عمّان، وتحوّل المكتب السياسي للحركة نحو العاصمة القطرية الدوحة، حيث بقي سنوات عدة، قبل أن ينتقل نحو العاصمة السورية دمشق، قبل أن يعود إلى الدوحة من جديد في عام 2012.

ومع بداية الانتفاضة الثانية التي حملت اسم «انتفاضة الأقصى»، عام 2000، تصاعدت وتيرة الاغتيالات في صفوف «حماس». وكانت وتيرة الاغتيالات الأعلى في عام 2003، حين اغتال الاحتلال، في شهور قليلة، كلاً من إسماعيل أبو شنب وصلاح شحادة وإبراهيم المقادمة، ومن ثم اغتال أحمد ياسين في مارس/ آذار 2004، وبعد ذلك بأسبوعين عبد العزيز الرنتيسي، الذي خلف ياسين.

وفي يوليو/ تموز 2006 سعى الاحتلال لاغتيال قادة المجلس العسكري (القسام)، حين قصف أحد المنازل في قطاع غزة، خلال اجتماع لقادة كتائب القسام حينها، إلا أن جميع من كانوا في المنزل نجوا، باستثناء عائلة أبو سلمية التي قضت في القصف. وفي نهاية 2008، خاضت حركة حماس واحداً من أصعب التحديات، حين شنّ الاحتلال الحرب الأولى على قطاع غزة، واغتال حينها في بداية 2009 سعيد صيام ونزار ريان وهما من القيادات البارزة على مستوى الحركة، لا سيما صيام الذي أسس الجهاز الشرطي والأمني في «حماس». وبعدها عاشت الحركة ظروفاً مشابهة، مع اغتيال جهاز المواساد الإسرائيلي، عام 2010، القيادي البارز بـ«حماس» محمود المبحوح، على الأراضي الإماراتية، وتحديداً في مدينة دبي، لتدخل معها الحركة مرحلة معقّدة من العلاقة مع الإمارات.

وفي 2012 عاد الاحتلال للأسلوب ذاته، حين اغتال الرجل الثاني في كتائب القسام أحمد الجعبري، لتندلع على إثر ذلك الحرب الثانية على قطاع غزة. وشهدت حرب 2014 على القطاع حملة اغتيالات، مع استشهاد عضوي المجلس العسكري الأعلى لكتائب القسام رائد العطار ومحمد أبو شمالة، فيما فشلت محاولة لاغتيال القائد العام لـ«القسام» محمد الضيف.

وشهدت الفترة من 2014 إلى 2023 عمليات اغتيال، لعل من أبرزها اغتيال «الشاباك» (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي) بواسطة عملاء في غزة، مازن فقها ونور بركة

من جنازة رمزية لهنية في بيروت، الجمعة الماضي (نور عمرو/ فرانس برس)

محمد الأخرس: تعمل «حماس» على منع حدوث فراغ قيادي

في القطاع، والمهندس الفلسطيني فادي البطش في ماليزيا.

وليست بعيدة موجة الاغتيالات التي شهدتها معركة «طوفان الأقصى» في الحرب الرابعة على قطاع غزة، والتي طاولت شخصيات بارزة من المستوى الأول والثاني في الحركة، من أبرزهم رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، في طهران، ونائبه صالح العاروري، في ضاحية بيروت الجنوبية. وفي قطاع غزة اغتيل عضو المجلس العسكري لكتائب القسام أيمن نوفل، ورئيس مجلس شورى الحركة بالقطاع أسامة المزيني، والقياديين جواد أبو شمالة وزكريا أبو معمر، بالإضافة لمزاعم الاحتلال باغتيال محمد الضيف ونائبه مروان عيسى. يقول الناطق باسم «حماس»، جهاد طه، إنه «لا شك أن الاحتلال نفذ العديد من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت قادة بارزين في الحركة منذ تأسيسها عام 1987»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «الاحتلال رغم ذلك لم يستطع أن يوقف مسيرتها الكفاحية». ويلفت إلى أن مؤسسات الحركة تعمل «على معالجة أثر الاغتيالات عبر مؤسساتها». من جانبه، يرى الباحث والكاتب الفلسطيني في الشأن السياسي محمد الأخرس، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تأثير الاغتيالات في الماضي كان أكبر بكثير من الوقت الحالي»، على اعتبار أن المقاومة كانت «عبارة عن مجموعات صغيرة وتنظيمات سرية وهرمية، وبالتالي حدوث أي خلل كان يؤدي لفراغ في السلم التنظيمي». ويوضح أنه «من الصعوبة حالياً الحديث عن الموضوع بنفس المحددات، على اعتبار أن المقاومة مؤسسة، وتمتلك كوادر ذات كفاءات عالية، ما يجعل عمليات الاغتيال لها رمزية». ويشير إلى أن حركة حماس «تتعامل على مستوى السياسات العامة من خلال عدم تغيير استراتيجيتها، ثم إعادة ترتيب البيت الداخلي بشكل يمنع حدوث فراغ قيادي، وهو أمر يُفقد الاحتلال القدرة على التعويل على الاغتيالات ونتائجها».

ولا يخفي الأخرس وجود تداعيات شديدة الصعوبة في عمليات الاغتيال، لا سيما إن كانت تطاول شخصيات رمزية تتمثل في الرجل الأول للتنظيم (مثل السنوار والضيف)، غير أن تقليص حجم الخسائر يتمثل في المرونة التنظيمية التي تتمتع بها الحركة. وينبه إلى أن «النظام الداخلي لحركة حماس كان جاهزاً منذ وقت كبير للتقليل من أهمية الاغتيالات، عبر تحضير النواب (المنتمين للحركة) وملء الشواغر، وهو ما ظهر سابقاً عبر نجاح الحركة في تجاوز عملية اغتيال الصف المؤسس بشكل شبه كامل».

الحدث

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ينتظر التزاماً أميركياً مكتوباً، يمكّن إسرائيل من استئناف القتال ضد حركة حماس في حال عدم نضوج المرحلة الثانية من مقترح صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار. فيما يستمر نتنياهو بوضع شروط جديدة على المقترح الذي أعلنه الرئيس الأميركي جو بايدن، وسط تمسّك «حماس» بالانسحاب الكامل من القطاع، والذي ينص عليه المقترح. في غضون ذلك، أطلقت المقاومة 15 صاروخاً من القطاع باتجاه مستوطنات غلاف غزة

واشنطن تخضع لشروط نتنياهو

ضمانة أميركية مكتوبة لاستئناف الحرب

حيفا ـ **نايف زيداني**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

برزت مؤشرات، أمس الاثنين، لخضوع واشنطن لشروط رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي أراد انتزاع ضمانات منها تسمح له باستئناف الحرب على غزة بعد انقضاء المرحلة الأولى من مشروع اتفاق التهدئة، أي بعد ستة أسابيع فقط من الهدنة. وتحدثت وسائل إعلام عبرية عن موافقة أميركية تتيح لإسرائيل استئناف القتال في حال عدم نضوج المرحلة الثانية من مقترح صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، والتي تشمل خصوصاً الانسحاب الكامل من القطاع، وهو ما تتمسك به الحركة بوجه نية الاحتلال إكمال الحرب. ويواصل نتنياهو عرقلته التوصل إلى اتفاق بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار بوضع شروط جديدة على المقترح الذي أعلنه الرئيس الأميركي جو بايدن، نهاية مايو/ أيار الماضي، على أنه «مقترح إسرائيلي»، ومن بين الشروط إبعاد جزء من الأسرى الفلسطينيين الذين سيُطلق سراحهم في إطار الصفقة إلى دول أجنبية. وعلى الأرض، أثبتت المقاومة، أمس، أنها لا تزال قادرة على إطلاق الصواريخ بعد 304 أيام من العدوان المتواصل، مع رصد الجيش الإسرائيلي 15 صاروخاً أطلقت من قطاع غزة على المستوطنات المحاذية للقطاع، بالتزامن، تركّز عمليات المقاومة جنوباً، في رفح ومدينة خانيونس، حيث طالب الجيش الإسرائيلي، أمس، سكان تسعة أحياء فيها بإخلائها إلى «المناطق الإنسانية»، وفق الناطق باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي على منصة إكس، مع أن التقارير المحلية والأممية تؤكد أن لا مكان آمناً في القطاع.

وبينما لم يظهر أي خرق في المفاوضات بوساطة قطرية ومصرية وأميركية، لا سيما بعد عودة وفد التفاوض الإسرائيلي من القاهرة إلى تل أبيب بعد ساعات قليلة من وصوله السبت الماضي، نقلت وسائل إعلام مصرية رسمية، أمس، عمن وصفته بـ«مصدر رفيع المستوى»، نفيه «ما تتداوله وسائل إعلام إسرائيلية حول وجود اتفاق عاملة بين مصر وقطاع غزة». ولفت المصدر إلى أن «إسرائيل لم تقدم أدلة» على وجود تلك الاتفاق، مشدّداً على أن «ما يتردد هو هروب إسرائيل من إخفاقها في القطاع»، والذي «يدفعها لبث ادعاءات حول وجود اتفاق لتبرير استمرار عدوانها». وكان الحساب الرسمي لجيش الاحتلال على منصة «إكس» قد زعم أخيراً أن «نفقاً إرهابياً كُشف عنه بارتفاع ثلاثة أمتار في منطقة ممر فيلادلفيا»، على الحدود بين القطاع ومصر، وأن قواته قضت على «عشرات من مسارات الأنفاق في منطقة ممر فيلادلفيا، وتواصل العثور على مسارات أخرى». وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإن مشاورات الوفد الإسرائيلي في القاهرة «تركزت بالأساس على إنجاز اتفاق مبدئي بالشروع في وضع التصورات الأولية لتنفيذ مشروع أمني بطول الحدود مع قطاع غزة»، يضمن عدم استخدامها «في عمليات تهريب الأسلحة إلى الفصائل الفلسطينية في القطاع». وأول من أمس، اتهم نتنياهو حركة حماس بأنها تحول دون التوصل إلى صفقة بإصرارها على مطالبها التي تتضمن الانسحاب من محور فيلادلفيا، مؤكداً أنه «لن يفعل ذلك»، واصفاً محور فيلادلفيا ومعبر رفح بـ«أنابيب الأكسجين لحماس التي ستسمح لها بالتسلح واستعادة قوتها».

في غضون ذلك، كتبت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس، أن نتنياهو «أبلغ رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الجلسة المشجونة بين نتنياهو وقادة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، يوم الأربعاء الماضي، تطرّقت إلى مسوّدة الرسالة المذكورة، التي أثير الحديث حولها قبيل لقاء بايدن ونتنياهو في واشنطن الشهر الماضي، وكانت المفاجأة، على حد تعبير الصحيفة، أن الرسالة أُضافَ في الأيام الأخيرة، عدداً من الشروط إلى مقترح الصفقة، لكنه يُضيف الآن شرطاً آخر يُرخّل بموجبه جميع الأسرى «القتلة (على حد تعبير القناة) الذين سيُطلق سراحهم من السجون في إسرائيل إلى دول أجنبية، مثل تركيا أو قطر، ولكن لن يعودوا إلى قطاع غزة أو الضفة الغربية» المحتلة. ونقلت القناة عن مصادر مطّلعة على تفاصيل المفاوضات، لم تسمها، أن «هذا تغيير آخر على مقترح غزة بعد اكتمال المرحلة الأولى من صفقة الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين)، إذا لم يُحرز تقدم في المرحلة الثانية». وأضاف أنه «يؤجل موافقته على الصفقة، لأنه يريد تقديم الرسالة (الالتزام) إلى الجمهور الإسرائيلي». ولفتت الصحيفة إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، يوم الأربعاء الماضي، تطرّقت إلى مسوّدة الرسالة المذكورة، التي أثير الحديث حولها قبيل لقاء بايدن ونتنياهو في واشنطن الشهر الماضي، وكانت المفاجأة، على حد تعبير الصحيفة، أن الرسالة أُضافَ في الأيام الأخيرة، عدداً من الشروط إلى مقترح الصفقة، لكنه يُضيف الآن شرطاً آخر يُرخّل بموجبه جميع الأسرى «القتلة (على حد تعبير القناة) الذين سيُطلق سراحهم من السجون في إسرائيل إلى دول أجنبية، مثل تركيا أو قطر، ولكن لن يعودوا إلى قطاع غزة أو الضفة الغربية» المحتلة. ونقلت القناة عن مصادر مطّلعة على تفاصيل المفاوضات، لم تسمها، أن «هذا تغيير آخر على مقترح بايدن»، وأن «أي تغيير في المقترح في هذه المرحلة يضر بفرص التوصل إلى اتفاق». ويدور الحديث عن نحو 150 أسيراً ممن قد يُطلق سراحهم في إطار الصفقة.

وفي الأثناء، يستمر الحديث عما يسمى باليوم التالي للحرب، إذ قالت القناة 12 الإسرائيلية، مساء أول من أمس، إن المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين رفضوا وثيقة من 101 صفحة، نقلتها السلطة الفلسطينية سراً إلى الولايات المتحدة، تتضمن تفاصيل خطتها للسيطرة على قطاع غزة. ولا تقدّم الخطة، وفق القناة، إجابات بشأن تحمل المسؤولية الأمنية في القطاع، فيما تؤكد الحاجة إلى مساعدة دولية واسعة النطاق لتلبية الاحتياجات السلطوية والأمنية، ولعملية إزالة الأنقاض، وترميم المباني وشبكات الاتصالات والكهرباء. وعلى وقع قول وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، أمس، في مؤتمر نظمته صحيفة يسرائيل هيوم في إسرائيل، إنه «لن يسمح لنا أحد بالتسبب في موت مليوني مدني (في القطاع) من الجوع، حتى لو كان ذلك عادلاً وأخلاقياً» لإعادة المحتجزين الإسرائيليين، مضيفاً أنه «من المستحيل تدمير حماس عسكرياً ومدنياً من دون السيطرة على المساعدات الإنسانية».

ارتكب الاحتلال الإسرائيلي، وفق بيان لوزارة الصحة في غزة، ثلاث مجازر ضد المدنيين أسفرت عن 40 شهيداً و71 مصاباً خلال الـ24 ساعة الماضية، لترتفع حصيلة العدوان إلى 39 ألفاً و623 شهيداً و91 ألفاً و469 مصاباً منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. في المقابل، أعلنت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، على منصة تليغرام، أمس، أن عناصرها تمكنوا من تفجير عبوتين مضادتين للأفراد والآليات في قوة هندسية، وإيقاعها بين قتيل وجريح، بمنطقة زلاطة شرقي مدينة رفح. وفي عملية ثانية، اشتبك عناصرها من مسافة صفر مع قوة إسرائيلية راجلة، وإوقعوا عناصرها بين قتيل وجريح شرق منطقة الفراحين شرقي مدينة خانيونس، بالإضافة إلى استهداف جرافة عسكرية بقذيفة «الياسين 105» في المنطقة نفسها. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى، أنها قصفت بوابل من قذائف الهاون جنود وآليات الاحتلال المتقدمة شرقي رفح. إلى ذلك، أفادت هيئة البث الإسرائيلية بإصابة إسرائيلي بجروح طفيفة بشظايا صاروخ أطلق من غزة على مستوطنة أشكول، وسقوط صاروخ آخر في مستوطنة بئيري بغلاف قطاع غزة، إذ قال الجيش الإسرائيلي في بيان إنه «إلحاقاً للإنذارات التي جرى تفعيلها في منطقة غلاف قطاع غزة، رُصد نحو 15 صاروخاً عبرت من جنوب قطاع غزة». وأضاف: «نجحت مقاتلات الدفاع الجوي في اعتراض عدة صواريخ، ورصد سقوط شظايا في منطقة رعيم وتقاطع طرق جاما».

> سموتريتش: لا يمكن تدمير «حماس» من دون السيطرة على المساعدات

> رشقة صواريخ من جنوبي قطاع غزة باتجاه مستوطنات الغلاف

حضر موضوع الالتزام الأميركي المكتوب في لقاء بايدن ونتنياهو في واشنطن، 25 يوليو (الدرو هارنيك/Getty)

جثامين مجهولة الهوية

اعلنت وزارة الصحة في غزة، امس الاثنين، استلام ودفن جثامين 80 شهيداً في المقبرة التركية بمدينة خانيونس، سلّمها الاحتلال. وقالت «حماس» في بيان إن تسليم الجثامين «بحالة التحلّل الكامل، ودون اي قدرة على تحديد هوياتها»، يسلّط الضوء على «مستوى الجريمة غير المسبوقة في التاريخ الانساني التي يرتكبها» الاحتلال. كما افادت مؤسسات الاسرى الفلسطينية بوفاة الاسير الغزّي عمر جنيد، نتيجة التعذيب في سجن سدي تيمان.

إضاءة

الاحتلال يجاهر بضرب مراكز الإيواء للتحريض على المقاومة

يكثّف الاحتلال الإسرائيلي قصف مراكز الإيواء في غزة بذريعة أنها مقرات للمقاومة و«حماس»، ما يضعه مراقبون في إطار تحريض الاحتلال الغزيين على الحركة

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

بالتزامن مع القصف الإسرائيلي لمراكز الإيواء والمدارس ومحيط المستشفيات في مختلف مناطق قطاع غزة، يُصدر جيش الاحتلال بيانات سريعة عن «أهداف إرهابية» في الأماكن المستهدفة، ما يوحي بتحويل هذه المؤسسات لمراكز قيادة لفصائل المقاومة والحكومة التي تديرها حركة حماس، لكن الفلسطينيين ينفون ذلك، ويقولون إن قصف تلك المراكز والمؤسسات، من بينها مراكز الإيواء في غزة، يراد منه جعل القطاع بأكمله بقعة غير آمنة وغير قابلة للحياة، ولزيادة التضييق على السكان ودفعهم للخروج على فصائل المقاومة.

ومنذ بدأت الحرب الإسرائيلية على القطاع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قصفت الطائرات الحربية والمسيرات الإسرائيلية عشرات الآلاف المنازل، ما أدى إلى تدميرها وتحويلها إلى ركام، كما طلبت إسرائيل من سكان معظم المناطق الشرقية والوسطى والقريبة من حدود القطاع الخروج منها تحت التهديد والقصف المدفعي، ما أجبر الآلاف على فتح المدارس ومحيط المستشفيات وحدائقها واعتبارها مراكز إيواء وسكن.

والمدارس بالذات، والتي تقصفها إسرائيل بشكل شبه يومي بزعم أنها مراكز قيادة وسيطرة لفصائل المقاومة أو الحكومة وأجهزتها الأمنية والشرطية، هي أكثر المقرات التي يذهب الفلسطينيون إليها على اعتبار أنها معروفة للإسرائيليين وآمنة تماماً، وأنها تظهر من الجو كأبنية مدرسية مفتوحة، وهو ما يميزها عن الأبنية والمناطق الأخرى، لكنها تحوّلت إلى مكان غير آمن أيضاً، بتهدّدها الخطر جميعها في ظل الادعاءات الإسرائيلية والتبريرات السريعة للمجازر التي يرتكبها الاحتلال فيها.

وقصف الطيران الحربي الإسرائيلي، يوم الأحد الماضي، مدرستي النصر الإسلامية وحسن سلامة بحي النصر، إلى الشمال الغربي من مدينة غزة، واللتين تضمان آلاف المهجرين. وقبلها بيوم قصف الاحتلال مدرسة حمامة بحيّ الشيخ رضوان القريب، وقبلها بيوم قصف الطيران مدرسة في مخيم النصيرات، ومثلها مدارس أخرى تعد مراكز إيواء في مناطق مختلفة من جنوبي القطاع تم قصفها وتدميرها.

ويقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي يصعّد عدوانه على الشعب الفلسطيني، ويزيد من استهداف المدارس المأهولة بعشرات الآف المهجرين المشردين من بيوتهم بفعل العدوان. ويلفت إلى أن الاحتلال «قصف خلال حرب الإبادة المستمرة 172 مركز إيواء ماهول، منها 152 مدرسة تتبع للحكومة أو (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) أونروا، فيما أسفر عن الاستهداف المتعمد والمباشر وبدون إنذار مسبق سقوط 1030 شهيداً».

ويشير الثوابتة إلى أن «جيش الاحتلال لم يكن ينذر الفلسطينيين في مراكز الإيواء بهذا القصف، ما يعني تعمده إيقاع الخسائر البشرية في صفوفهم»، موضحاً أن هذا الجيش «لديه بيانات مقولبة وجاهزة، وعندما يتم قصف مدرسة، ينشر مباشرة بيانات وأخبار كاذبة وزائفة، زاعماً أن المقاومة تستخدمها، لكن ذلك كله أكاذيب». ويقول إنا يروجه الاحتلال حول مقار للمقاومة الفلسطينية في مراكز الإيواء والمدارس «أكاذيب ومحاولة لتبرير المجازر»، لافتاً إلى أن الاحتلال «يريد إيقاع أكبر قدر ممكن من الضحايا والشهداء كمادة للضغط السياسي».

ولم يغفل الثوابتة المطالبة بلجم الاحتلال ووقف حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عشرة أشهر، نتيجة لما يقول إنه «الدعم الأميركي لدولة الاحتلال وغياب المواقف الحقيقية المعارضة لسياسة الإبادة والقتل الجماعي والتهرب من المسؤولية التي تمارسها إسرائيل والصمت العربي والدولي».

> إبراهيم المدهون: الاحتلال يقول إن ثمن المقاومة كبير

من ناحيته، يلفت الكاتب الفلسطيني والمحلل السياسي إبراهيم المدهون، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الاحتلال «يقوم بعملية إبادة جماعية عبر تجويع الناس ومنع كل مقومات الحياة واستهداف كل المرافق الحيوية وجعل قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة». ويضيف أن الجيش الإسرائيلي يمنع الناس من التحرك ما يؤدي لتكدّسهم في أماكن معيّنة قبل أن يستهدفهم «سواء في الخيام أو المدارس أو المستشفيات، وهي عملية إبادة متدرجة»، ويعتبر أن الاحتلال الإسرائيلي باستهدافه المدارس ومراكز الإيواء في غزة «معني بتحويل حياة السكان إلى جحيم وزيادة الضغط عليهم نفسياً وإنهاكهم جسدياً وجعلهم يدفعون ثمن المقاومة، لذلك يقوم بدافع انتقامي بهذه الجرائم المتصاعدة».

ويوضح أن الاحتلال «معني بأن يقول للناس إن ثمن وجود حماس والمقاومة كبير وستستمرون بدفع هذا الثمن حتى خروجكم على الحركة والاصطدام معها».

ويشير المدهون إلى أن «كل ما يدعيه الاحتلال عقب القصف هو ادعاءات لتبرير هذه الجرائم والإبادة، ويتم تشجيع الاحتلال على هذه الجرائم بالدعم الأميركي والصمت العربي والإسلامي والتراخي الإقليمي والدولي». ويبيّن أن «الاحتلال بعد عشرة أشهر من القتل والتدمير لم يضع أي خطوط حمراء ولم يراع أي قيم إنسانية أو قوانين دولية، وما يقوم به عمليات إبادة، فيما يستهدف المدارس وهي أماكن لجوء، ليقول إنه لا يوجد مكان آمن». ويشدّد المدهون على أنه «إذا لم يكن هناك تدخل دولي لوقف الإبادة ستكون لذلك تداعيات خطيرة، إذ فاقت الجرائم كل حدود»، موضحاً أن «الاحتلال يظن نفسه سيهرب من الملاحقة»، معتبراً أن «جرائم الاحتلال ووحشيته وزيادة قتله وتدميره، كل ذلك سيؤدي إلى تغيير حتمي في النظامين الإقليمي والدولي، والاحتلال في حينه سيحاسب حساباً عسيراً، وهو يذهب إلى نقطة اللاعودة، ليس فقط لمحاسبته، بل يعطي مبررات لعدم أهليته للاستمرار والبقاء».

مدرسة دفرها الاحتلال في دير البلح، يوليو الماضي (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

تقرير

أجندة مزدحمة لفيدان في مصر

بدت زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى مصر لافتة، في اليومين الماضيين، في سياق التنسيق بين البلدين لوقف إطلاق النار في غزة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أجرى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان زيارة استئنافية إلى مصر، يومي الأحد والاثنين الماضيين، لبحث التنسيق المصري التركي بشأن الوضع في قطاع غزة، والوساطة من أجل إقرار التهدئة لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع المستمر منذ أكثر من عشرة أشهر وبحث إمكانية دفع عملية التفاوض المتعثرة، في ظل تأييد تركيا الوساطة المصرية القطرية. وجال وزير الخارجية التركي على مدينة العريش في محافظة شمال سيناء لتفقّد المخازن اللوجستية الخاصة بالهلال الأحمر المصري، قبل التوجه إلى معبر رفح، المغلق منذ سيطرة جيش الاحتلال على محور فيلادلفيا والمعبر من الجانب الفلسطيني. وكشفت معلومات عن أن مباحثات وزير الخارجية التركي في القاهرة التي وصل إليها قادماً من أديس أبابا، تخللتها نقل رسائل من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بشأن ملف أزمة سد النهضة الإثيوبي، في وقت تشهد فيه العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا توتراً منذ فشل آخر جولات المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن السد، بينما يواصل الجانب الإثيوبي عملية المِلء الخامس لخزان السد، والتي أوشكت على الانتهاء من دون التوصل إلى اتفاق ينظم عملية تشغيل وملء السد. وبحسب المعلومات، عرضت أنقرة «خلال مشاورات مصرية تركية سابقة إمكانية التوسط من أجل الوصول إلى حل ينهي الأزمة بشأن السد، وهو ما أبدت مصر ترحيباً به، في ظل ما تملكه تركيا من علاقات وثيقة مع إثيوبيا، كونها أكبر مستثمر أجنبي هناك». وسبق لرئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أن أشار في وقت سابق إلى مباحثات سرية بحضور وزير الخارجية التركي من أجل حل أزمة سد النهضة.

وتضمنت مباحثات وزير الخارجية التركي في القاهرة التحضيرات للقمة المرتقبة بين الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والتركي رجب طيب أردوغان في أنقرة خلال الفترة المقبلة، وفق ما تم التوافق عليه سابقاً خلال الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في 14 فبراير/شباط الماضي. وبحث فيدان الوفد المرافق له الموقف التنفيذي لنحو 20 اتفاقية وبروتوكول تعاون كان قد جرى توقيعها خلال زيارة أردوغان. في السياق، أكد السيسي خلال استقباله وزير الخارجية التركي في مدينة العلمين الجديدة، أمس الاثنين، أن الشرق الأوسط يمر بمنعطف شديد الدقة والخطورة، بما يستوجب أعلى درجات ضبط النفس وإعلاء صوت العقل والحكمة، مشدداً على أن سبيل نزع فتيل التوتر المتصاعد يكمن في تضافر جهود القوى الفاعلة والمجتمع الدولي لإنفاذ وقف إطلاق النار فوراً بقطاع غزة، وإتاحة الفرصة للحلول السياسية والدبلوماسية. وقال السيسي إن التطورات الإقليمية لا يجب أن تطغى على جهود إنفاذ المساعدات الإغاثية لأبناء الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، الذين يعانون من أوضاع معيشية وصحية غير إنسانية، وفقدان أبسط مقومات وأساسيات الحياة، كما جرى تأكيد ضرورة الدفع بحل جذري وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط عام 1967.

وأشار المتحدث باسم رئاسة الجمهورية أحمد فهمي إلى توافق الآراء خلال اللقاء بشأن خطورة المشهد الإقليمي، وإدانة سياسات التصعيد الإسرائيلية، كما استُعرضت آخر مستجدات الجهود المصرية المتواصلة والمكثفة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين. في السياق، قال المستشار السابق في رئاسة الوزراء التركية جاهد طوز، لـ«العربي الجديد»، إن «تجديد العلاقات وتطويرها بين تركيا ومصر ضروريان للطرفين، لأن التطورات التي حدثت في العالم وفي الإقليم تجبر كل الدول على تبني سياسات جديدة»، مضيفاً أن «تأسيس علاقات جديدة بين تركيا ومصر سيؤثر على الإقليم كله، وتحديداً موضوع غزة، الذي أصبح تهديداً للأمن المصري، وأيضاً لأمن الإقليم بشكل عام وواضح».

> معلومات عن نقل فيدان رسالة من أثيوبيا بشأن سد النهضة

وتابع طوز: «هناك أيضاً الملف الاقتصادي، وطبعاً مصر تمر بأجواء اقتصادية صعبة جداً، وبحاجة إلى أسواق جديدة وإلى تطوير علاقتها مع دول أخرى، ومن ناحية اقتصاد في تركيا بعد وباء كورونا تحديداً، فإن هناك بعض المشاكل الاقتصادية، مثل موضوع التضخم الذي وصل إلى مستويات عالية، ولذلك تركيا أيضاً بحاجة إلى أسواق. وأتوقع أن العلاقات ستتطور بشكل كبير، وحول مستقبل العلاقات بين تركيا ومصر، رأى «أنه لن تكون هناك علاقة على المستوى الاستراتيجي، لأن السياسة التي يتبعها الرئيس السيسي حالياً ليست سياسة مستقلة، وهو ما يعني أن مصر لا تستطيع أن تنفذ القرارات أو تبني علاقات على المستوى الاستراتيجي مع الدول». ولفت طوز إلى أنه «حتى لو لم تتوفر الإرادة لتطوير العلاقات على المستوى الاستراتيجي، فإن الدولتين بحاجة إلى تطوير وتقوية الناحية التجارية، وأيضاً الناحية الاجتماعية». وتابع طوز: «قطع العلاقات خلال أكثر من عشر سنوات كان خسارة لتركيا ولمصر لأن قطع العلاقة مع أي دولة يمنع مناقشة كل المسائل، ولذلك كانت هناك مشكلة كبيرة جداً بين الطرفين».

من ناحيته، قال نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية مختار الغباشي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوضع في المنطقة مرتبك وملتهب وعلى صفيح ساخن للغاية، وبهذا الوضع، من الطبيعي أن نرى زيارة لمسؤولين أتراك إلى مصر، ورأينا أيضاً زيارة لوزير الخارجية الأردني (أيمن الصفدي) إلى إيران، وهي الزيارة التي تحمل معاني كثيرة ومعقدة للغاية، خصوصاً في طبيعة الضربة التي تريد إيران توجيهها لإسرائيل، وهناك اتصالات حثيثة ودؤوبة بين الأطراف صاحبة التأثير مثل مصر والأردن، وهناك دور مهم جداً للعراق وسورية وتركيا والولايات المتحدة، وبعض دول العالم الغربي».

فيدان عند معبر رفح، 4 أغسطس 2024 (مراد غول/الأناضول)

شرق غرب

استشهاد الأسيرة المحررة وفاء جرار

استشهدت أمس الاثنين، الجريحة والأسيرة المحررة وفاء نايف زهدي جرّار (50 عاماً) من مدينة جنين شمالي الضفة الغربية، بعد أكثر من شهرين على إصابتها خلال اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لها من المنزل في حي المراح في مدينة جنين، ما أدّى إلى بتر قدميها. ووفاء جرار هي زوجة الأسير القيادي في حركة حماس عبد الجبار جرار، وقد تمّ تشييعها أمس، في مسقط رأسها.

(العربي الجديد)

«الائتلاف» السوري ينفي لقاء مبعوث بوتين في أنقرة

نفى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهيئة التفاوض السورية، أمس الاثنين، مزاعم وسائل إعلام النظام السوري، حول لقاء وفد من المعارضة السورية المبعوث الخاص للرئيس الروسي الكسندر لافرنتييف (الصورة) يوم السبت الماضي، في العاصمة التركية أنقرة. وأكد الائتلاف، في بيان، «مواقفه الثابتة المتمسكة بتطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة وتحقيق مطالب الشعب السوري بالعدالة والحرية والديمقراطية». كما شدّد المكتب الإعلامي في هيئة التفاوض على أن «موقف الهيئة واضح وفُعلن من العملية السياسية».

(العربي الجديد)

محكمة ألمانية ترفض طعن ضابط في النظام السوري

رفضت محكمة اتحادية ألمانية، أمس الاثنين، استئناف ضابط الاستخبارات السابق في النظام السوري أنور رسلان، ضد إدانته بالإشراف على تعذيب معتقلين في سجن سوري. وأدانت محكمة في مدينة كوبلنز غرب ألمانيا، رسلان، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وقالت المحكمة الاتحادية، في بيان، إنها لم تجد «خطأ قانونياً أضر بالمتهم» ورفضت «الاعتراضات الإجرائية».

(أسوشييتد برس)

الجيش الأميركي ينجز انسحابه من النيجر

أعلن الجيش الأميركي، أمس الاثنين، أن الولايات المتحدة «أنجزت» انسحابها من قاعدة أغادير، الأخيرة لها في النيجر، بعد أن طلب منها النظام العسكري الذي يتولى السلطة منذ عام في نيامي، المغادرة في مارس/آذار الماضي. وقالت القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، إن «انسحاب العديد والعتاد الأميركي من القاعدة الجوية 201 في أغاديز استكمل».

(فرانس برس)

أستراليا ترفع مستوى التهديد الإرهابي

أعلنت أستراليا، أمس الاثنين، رفع مستوى التهديد الإرهابي من «مُمكن» إلى «مُحتمل». وأكد مايك بورغيس (الصورة)، مدير منظمة الاستخبارات الأمنية الأسترالية (أسيو)، وهو جهاز الاستخبارات الداخلية، عدم وجود أي دليل يؤشر إلى هجوم وشيك، لكنه قال إن هناك تهديداً متزايداً على مدى الأشهر الـ12 القادمة، مضيفاً أن «البيئة الأمنية في أستراليا تتدهور وتُصبح أكثر تقلّباً ولا يمكن التنبؤ بها».

(فرانس برس)

بدا تدخل الجيش البنغالي، أمس الاثنين، في الأزمة السياسية في البلاد، وكأنه يُسجل موقفاً رابحاً من استقالة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة من جهة، وإعلانه بدء المرحلة الانتقالية في دكا من جهة أخرى

سقوط حسينة

انتفاضة بطعم الانقلاب في بنغلادش

بعد أسابيع من الاضطرابات في بنغلادش وسقوط أكثر من 300 قتيل، استقالت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، أمس الاثنين، وفرت إلى الهند، وذلك بعد تدخل قائد الجيش وقر الزمان بشكل مباشر، سواء عبر تأمين الحماية لحسينة، التي انتقلت إلى مدينة أغرتالا الهندية، أو عبر تأكيده ضمناً قيادة مرحلة انتقالية سياسية، دعا فيها المحتجين إلى الهدوء، و«الوثوق» بالجيش. وأنهت تلك الحقبة مسيرة طويلة لحسينة، مثيرة القلق من احتمال عودة الجيش مجدداً إلى السلطة، بعد عقود طويلة من الانقلابات الناجحة والفاشلة.

وأمس الاثنين، أعلن قائد الجيش في بنغلادش وقر الزمان، أنه سيتم تشكيل حكومة انتقالية في البلاد، عقب مغادرة الشيخة حسينة مقر إقامتها الرسمي. وتابع «لا أريد ذلك وأنتم أيضاً لا تريدون ذلك... أنا بصفتي سجيب واجد جوي لن أسمح بحدوث ذلك طالما كان الأمر بيدي».

ولوح محتجون مبتهجون بالأعلام ورقص البعض منهم على ظهر دبابة في الشارع صباح أمس الاثنين قبل أن يقتحم المئات بوابات المقر الرسمي لرئيسة الحكومة. وعرضت قناة «بنغلادش 24» مشاهد لحشود يقتحمون المقر الحكومي وهم يلوحون للكاميرا ابتهاجاً. وحطم آخرون تمثالاً لوالدها الشيخ مجيب الرحمن زعيم الاستقلال. وشوهد متظاهرون اقتحموا المقر الرسمي لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة، وهم يُخرجون أغراضاً من المقر. وكان من اللافت في مقاطع الفيديو المتداولة إخراج المتظاهرين كرسي رئيسة الوزراء. وبحسب تقارير إعلامية محلية، اضرم متظاهرون مناضمون للحكومة النار في مبنى حزب رابطة عوامي الحاكم في العاصمة دكا. وقذرت صحيفة بيزنس ستاندرد المحلية، أن 400 ألف متظاهر نزلوا إلى الشوارع، لكن لم يتسن التأكد من هذا العدد. وقال أصف محمود أحد قادة الاحتجاج الرئيسيين في حملة العصيان المدني على مستوى البلاد «حان الوقت للتظاهرة النهائية». وخلافاً للشهر الماضي، لم يتدخل رجال الشرطة والجيش في أوقات كثيرة، أول من أمس الأحد، لقمع الاحتجاجات واكتفوا بالمراقبة. وفي توبيخ بالغ الدلالة للشيخة حسينة، طالب قائد سابق للجيش بحظى باحترام البنغلادشيين الحكومة بسحب قواتها من الشوارع والسماح بالتظاهرات. وقال إقبال كريم بويان لصحافيين أول من أمس الأحد: «هؤلاء المسؤولون عن دفع شعب هذا البلد إلى حالة من اليؤس الشديد يجب تقديمهم إلى العدالة». وأدلعت الاحتجاجات في يوليو الماضي، على خلفية إعادة المحكمة العليا في يونيو/ حزيران العمل بنظام المحاصصة الذي يخصص 56% من الوظائف الحكومية لفئات ديمغرافية معينة، بينها عائلات المحاربين القدامى الذين شاركوا في حرب الاستقلال عام 1971، التي انفصلت بموجبها البلاد عن باكستان، وتصل حصة هذه الفئة من الوظائف الحكومية إلى 30%. وفي 21 يوليو الماضي، أصدرت المحكمة العليا أمراً إلى الحكومة بتخفيض حصة وظائف الحكومة المخصصة لفئات ديمغرافية معينة، بينها عائلات المحاربين القدامى، إلى 7%. وخفضت المحكمة العليا حصة المحاربين القدامى إلى 5%، مع تخصيص 93% من الوظائف على أساس الكفاءة، فيما سيتم تخصيص نسبة 2% المتبقية لأقراد الأقليات العرقية والنساء وذوي الحاجات.

وأول من أمس الأحد، تجددت الاحتجاجات المطالبة باستقالة حكومة حسينة، وقُتل نحو 100 شخص على الأقل، بينهم 14 من الشرطة، مما رفع عدد ضحايا الاحتجاجات إلى 300 منذ بدئها في يوليو الماضي، مع انقطاع الإنترنت والاتصالات. وطالب المحتجون باعتذار علني من حسينة عن العنف وإعادة الاتصال بالإنترنت وإعادة فتح حرم الكليات والجامعات والإفراج عن المعتقلين. ثم تحولت التظاهرات إلى حملة للإطاحة بحسينة، مع مطالبة المتظاهرين بالعدالة للأشخاص الذين قتلوا الشهر الماضي. ودعت مجموعة الطلاب إلى حركة عدم تعاون على مستوى البلاد بدأت أول من أمس الأحد. وهي حملة واجهتها الحكومة بإعلان حظر تجول حتى الخميس المقبل، وقطع الإنترنت والاتصالات. واتهم منتقدو حسينة وجماعات حقوقية حكومتها باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وهو اتهام نفته الحكومة. وبدا أن رئيسة الوزراء المستقيلة، قد سعت في البداية إلى تحييد الطلاب عن المواجهة، بقولها إن الطلاب لم يشاركوا في أعمال العنف خلال احتجاجات الحصص، ملقية باللوم على أحزاب أخرى، خصوصاً «الجماعة الإسلامية» والحزب القومي البنغلادشي، حزب المعارضة الرئيسة في البلاد. ولكن بعد اندلاع العنف مرة أخرى أول من أمس الأحد، قالت حسينة إن «أولئك الذين يمارسون العنف ليسوا طلاباً بل إرهابيون يخرجون لزعزعة استقرار الأمة».

وحذر مايكل كوغلمان، مدير معهد جنوب آسيا في مركز ويلسون في واشنطن، من أن رحيل حسينة «سيترك فراغاً كبيراً». وقال في حديث لوكالة فرانس برس، إنه «إذا كان الانتقال سلمياً، مع تشكيل حكومة مؤقتة تتولى السلطة حتى إجراء انتخابات، فإن مخاطر الاستقرار ستكون متواضعة والعواقب ستكون محدودة... لكن إذا كان هناك انتقال عنيف أو فترة من عدم اليقين، فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من زعزعة الاستقرار والمشاكل في الداخل والخارج».

وكان المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك قد شدّد أول من أمس الأحد، على «وجوب وضع حد للعنف المروّع في بنغلادش»، وحضّ الحكومة على الكف عن استهداف محتجّين سلميين. وأعرب تورك في بيان عن «قلق بالغ من وقوع مزيد من الخسائر البشرية وحصول تدمير أوسع لحسينة وجماعات حقوقية حكومتها باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، ضد المحتجين». وأضاف تورك في بيانه «أناشد بصورة عاجلة القيادة السياسية وقوات الأمن التقيّد بواجبها حماية الحق في الحياة وحرية التجمع السلمي والتعبير». وشدّد تورك على أن «المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل أولئك الذين يتولون مسؤوليات عليا وقيادية، أمر بالغ الأهمية». وعلى وجوب حرص المجتمع الدولي «في هذا التوقيت المفصلي على ألا يكون هناك إفلات من العقاب». وأضاف «يجب على الحكومة الكف عن استهداف المشاركين سلمياً في حركة الاحتجاج، والإفراج فوراً عن المحتجّزين تعسفاً، وإعادة تفعيل خدمة الإنترنت بالكامل، وتهيئة الظروف لإجراء حوار فَجر». وتابع «يجب أن تتوقف فوراً الجهود المستمرة لقمع الأصوات الشعبي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المفرط للقوة، والنشر المتعمد لمعلومات مضللة والتحريض على العنف».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتقدم فيها الجيش البنغالي إلى المواجهة في تاريخ البلاد، إذ شهدت البلاد انقلاباً في 15 أغسطس/آب 1975، أطيح بموجبه والد حسينة، مجيب الرحمن، ثم تلاحقت الانقلابات الناجحة والفاشلة في دكا، بين عامي 1975 و1996، أبرزها انقلابا 1982 و1996. وفي عام 2007 قام الجيش بانقلاب استمر عامين، قبل تسليم السلطة لحكومة مدنية بقيادة الشيخة حسينة. وفي عام 2011 جرت محاولة انقلابية فاشلة ضد حسينة. لكن بالنسبة إلى قائد الجيش وقر الزمان فإن هذه الأحداث هي الأولى من نوعها له، بعد تعيينه في منصبه في 24 يونيو الماضي.

ووقر الزمان مولود في دكا في عام 1966، وزوجته سارياً كامالي زمان، ابنة الجنرال محمد مصطفى الرحمن، الذي كان قائداً للجيش بين عامي 1997 و2000. ووقر الزمان حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية من جامعة بنغلادش الوطنية وماجستير الآداب في الدراسات الدفاعية من كلية كينغز في لندن، وفقاً لموقع الجيش البنغالي. وقبل أن يصبح قائداً للجيش، شغل منصب رئيس الأركان العامة نحو ستة أشهر، وهو الدور الذي أشرف فيه، من بين أمور أخرى، على العمليات العسكرية والاستخبارات، ودور بنغلادش في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وخلال مسيرته المهنية التي امتدت لثلاثة عقود ونصف، عمل وقر الزمان أيضاً بشكل وثيق مع حسينة، إذ شغل منصب ضابط الأركان الرئيسي في قسم القوات المسلحة التابع لمكتب رئيسة الوزراء.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

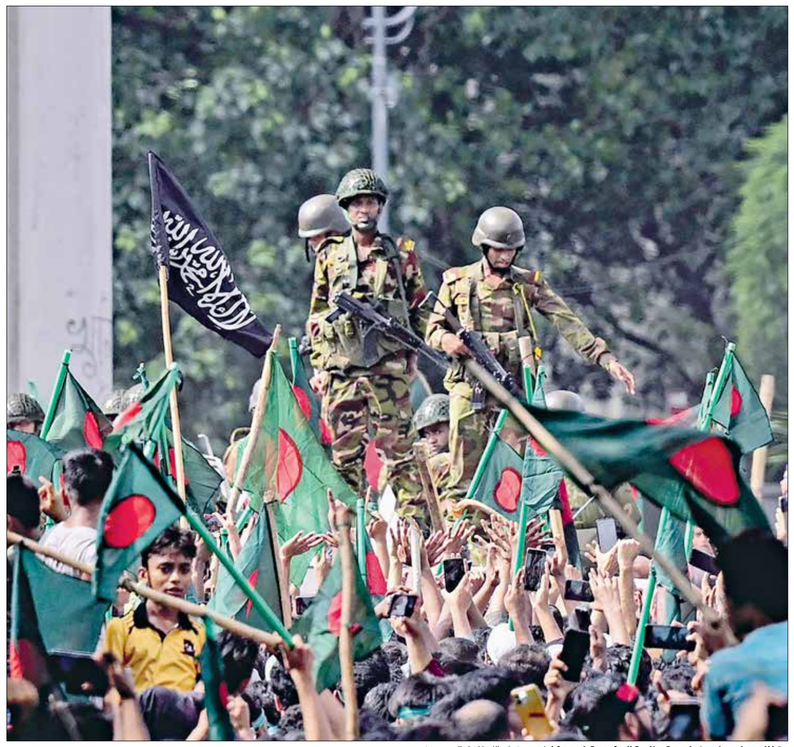
متظاهرون وجنود امام مقر رئاسة الحكومة في دكا، أمس (منير الزمان/فرانس برس)

بعد أسابيع من الاضطرابات في بنغلادش وسقوط أكثر من 300 قتيل، استقالت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، أمس الاثنين، وفرت إلى الهند، وذلك بعد تدخل قائد الجيش وقر الزمان بشكل مباشر، سواء عبر تأمين الحماية لحسينة، التي انتقلت إلى مدينة أغرتالا الهندية، أو عبر تأكيده ضمناً قيادة مرحلة انتقالية سياسية، دعا فيها المحتجين إلى الهدوء، و«الوثوق» بالجيش. وأنهت تلك الحقبة مسيرة طويلة لحسينة، مثيرة القلق من احتمال عودة الجيش مجدداً إلى السلطة، بعد عقود طويلة من الانقلابات الناجحة والفاشلة.

وأمس الاثنين، أعلن قائد الجيش في بنغلادش وقر الزمان، أنه سيتم تشكيل حكومة انتقالية في البلاد، عقب مغادرة الشيخة حسينة مقر إقامتها الرسمي. وتابع «لا أريد ذلك وأنتم أيضاً لا تريدون ذلك... أنا بصفتي سجيب واجد جوي لن أسمح بحدوث ذلك طالما كان الأمر بيدي».

ولوح محتجون مبتهجون بالأعلام ورقص البعض منهم على ظهر دبابة في الشارع صباح أمس الاثنين قبل أن يقتحم المئات بوابات المقر الرسمي لرئيسة الحكومة. وعرضت قناة «بنغلادش 24» مشاهد لحشود يقتحمون المقر الحكومي وهم يلوحون للكاميرا ابتهاجاً. وحطم آخرون تمثالاً لوالدها الشيخ مجيب الرحمن زعيم الاستقلال. وشوهد متظاهرون اقتحموا المقر الرسمي لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة، وهم يُخرجون أغراضاً من المقر. وكان من اللافت في مقاطع الفيديو المتداولة إخراج المتظاهرين كرسي رئيسة الوزراء. وبحسب تقارير إعلامية محلية، اضرم متظاهرون مناضمون للحكومة النار في مبنى حزب رابطة عوامي الحاكم في العاصمة دكا. وقذرت صحيفة بيزنس ستاندرد المحلية، أن 400 ألف متظاهر نزلوا إلى الشوارع، لكن لم يتسن التأكد من هذا العدد. وقال أصف محمود أحد قادة الاحتجاج الرئيسيين في حملة العصيان المدني على مستوى البلاد «حان الوقت للتظاهرة النهائية». وخلافاً للشهر الماضي، لم يتدخل رجال الشرطة والجيش في أوقات كثيرة، أول من أمس الأحد، لقمع الاحتجاجات واكتفوا بالمراقبة. وفي توبيخ بالغ الدلالة للشيخة حسينة، طالب قائد سابق للجيش بحظى باحترام البنغلادشيين الحكومة بسحب قواتها من الشوارع والسماح بالتظاهرات. وقال إقبال كريم بويان لصحافيين أول من أمس الأحد: «هؤلاء المسؤولون عن دفع شعب هذا البلد إلى حالة من اليؤس الشديد يجب تقديمهم إلى العدالة». وأدلعت الاحتجاجات في يوليو الماضي، على خلفية إعادة المحكمة العليا في يونيو/ حزيران العمل بنظام المحاصصة الذي يخصص 56% من الوظائف الحكومية لفئات ديمغرافية معينة، بينها عائلات المحاربين القدامى الذين شاركوا في حرب الاستقلال عام 1971، التي انفصلت بموجبها البلاد عن باكستان، وتصل حصة هذه الفئة من الوظائف الحكومية إلى 30%. وفي 21 يوليو الماضي، أصدرت المحكمة العليا أمراً إلى الحكومة بتخفيض حصة وظائف الحكومة المخصصة لفئات ديمغرافية معينة، بينها عائلات المحاربين القدامى، إلى 7%. وخفضت المحكمة العليا حصة المحاربين القدامى إلى 5%، مع تخصيص 93% من الوظائف على أساس الكفاءة، فيما سيتم تخصيص نسبة 2% المتبقية لأقراد الأقليات العرقية والنساء وذوي الحاجات.

وأول من أمس الأحد، تجددت الاحتجاجات المطالبة باستقالة حكومة حسينة، وقُتل نحو 100 شخص على الأقل، بينهم 14 من الشرطة، مما رفع عدد ضحايا الاحتجاجات إلى 300 منذ بدئها في يوليو الماضي، مع انقطاع الإنترنت والاتصالات. وطالب المحتجون باعتذار علني من حسينة عن العنف وإعادة الاتصال بالإنترنت وإعادة فتح حرم الكليات والجامعات والإفراج عن المعتقلين. ثم تحولت التظاهرات إلى حملة للإطاحة بحسينة، مع مطالبة المتظاهرين بالعدالة للأشخاص الذين قتلوا الشهر الماضي. ودعت مجموعة الطلاب إلى حركة عدم تعاون على مستوى البلاد بدأت أول من أمس الأحد. وهي حملة واجهتها الحكومة بإعلان حظر تجول حتى الخميس المقبل، وقطع الإنترنت والاتصالات. واتهم منتقدو حسينة وجماعات حقوقية حكومتها باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وهو اتهام نفته الحكومة. وبدا أن رئيسة الوزراء المستقيلة، قد سعت في البداية إلى تحييد الطلاب عن المواجهة، بقولها إن الطلاب لم يشاركوا في أعمال العنف خلال احتجاجات الحصص، ملقية باللوم على أحزاب أخرى، خصوصاً «الجماعة الإسلامية» والحزب القومي البنغلادشي، حزب المعارضة الرئيسة في البلاد. ولكن بعد اندلاع العنف مرة أخرى أول من أمس الأحد، قالت حسينة إن «أولئك الذين يمارسون العنف ليسوا طلاباً بل إرهابيون يخرجون لزعزعة استقرار الأمة».

وحذر مايكل كوغلمان، مدير معهد جنوب آسيا في مركز ويلسون في واشنطن، من أن رحيل حسينة «سيترك فراغاً كبيراً». وقال في حديث لوكالة فرانس برس، إنه «إذا كان الانتقال سلمياً، مع تشكيل حكومة مؤقتة تتولى السلطة حتى إجراء انتخابات، فإن مخاطر الاستقرار ستكون متواضعة والعواقب ستكون محدودة... لكن إذا كان هناك انتقال عنيف أو فترة من عدم اليقين، فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من زعزعة الاستقرار والمشاكل في الداخل والخارج».

وكان المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك قد شدّد أول من أمس الأحد، على «وجوب وضع حد للعنف المروّع في بنغلادش»، وحضّ الحكومة على الكف عن استهداف محتجّين سلميين. وأعرب تورك في بيان عن «قلق بالغ من وقوع مزيد من الخسائر البشرية وحصول تدمير أوسع لحسينة وجماعات حقوقية حكومتها باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، ضد المحتجين». وأضاف تورك في بيانه «أناشد بصورة عاجلة القيادة السياسية وقوات الأمن التقيّد بواجبها حماية الحق في الحياة وحرية التجمع السلمي والتعبير». وشدّد تورك على أن «المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل أولئك الذين يتولون مسؤوليات عليا وقيادية، أمر بالغ الأهمية». وعلى وجوب حرص المجتمع الدولي «في هذا التوقيت المفصلي على ألا يكون هناك إفلات من العقاب». وأضاف «يجب على الحكومة الكف عن استهداف المشاركين سلمياً في حركة الاحتجاج، والإفراج فوراً عن المحتجّزين تعسفاً، وإعادة تفعيل خدمة الإنترنت بالكامل، وتهيئة الظروف لإجراء حوار فَجر». وتابع «يجب أن تتوقف فوراً الجهود المستمرة لقمع الأصوات الشعبي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المفرط للقوة، والنشر المتعمد لمعلومات مضللة والتحريض على العنف».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتقدم فيها الجيش البنغالي إلى المواجهة في تاريخ البلاد، إذ شهدت البلاد انقلاباً في 15 أغسطس/آب 1975، أطيح بموجبه والد حسينة، مجيب الرحمن، ثم تلاحقت الانقلابات الناجحة والفاشلة في دكا، بين عامي 1975 و1996، أبرزها انقلابا 1982 و1996. وفي عام 2007 قام الجيش بانقلاب استمر عامين، قبل تسليم السلطة لحكومة مدنية بقيادة الشيخة حسينة. وفي عام 2011 جرت محاولة انقلابية فاشلة ضد حسينة. لكن بالنسبة إلى قائد الجيش وقر الزمان فإن هذه الأحداث هي الأولى من نوعها له، بعد تعيينه في منصبه في 24 يونيو الماضي.

ووقر الزمان مولود في دكا في عام 1966، وزوجته سارياً كامالي زمان، ابنة الجنرال محمد مصطفى الرحمن، الذي كان قائداً للجيش بين عامي 1997 و2000. ووقر الزمان حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية من جامعة بنغلادش الوطنية وماجستير الآداب في الدراسات الدفاعية من كلية كينغز في لندن، وفقاً لموقع الجيش البنغالي. وقبل أن يصبح قائداً للجيش، شغل منصب رئيس الأركان العامة نحو ستة أشهر، وهو الدور الذي أشرف فيه، من بين أمور أخرى، على العمليات العسكرية والاستخبارات، ودور بنغلادش في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وخلال مسيرته المهنية التي امتدت لثلاثة عقود ونصف، عمل وقر الزمان أيضاً بشكل وثيق مع حسينة، إذ شغل منصب ضابط الأركان الرئيسي في قسم القوات المسلحة التابع لمكتب رئيسة الوزراء.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

بورتريه

الشيخة حسينة من مقارعة العسكر إلى الفرار بحمايتهم

بعد 15 عاماً من الحكم في بنغلادش، استقالت الشيخة حسينة من رئاسة الوزراء، أمس الاثنين، منهية عهداً شهدت اعتقالات جماعية لخصومها السياسيين، وعقوبات على قوائها الأمنية بتهمة انتهاك حقوق الإنسان. وواجهت رئيسة الوزراء المستقيلة، المتهمة بالتسلط، احتجاجات جماهيرية بدأت في يوليو/تموز الماضي بمسيرات قادها طلاب جامعيون ضد قرار إعادة فرض حصص توظيف في القطاع العام، لكنها تحولت إلى أحد أكبر الاضطرابات خلال 15 عاماً من حكمها، مع مطالبة المعارضة بتنحيها. واتسمت الاحتجاجات بالسلمية إلى حد كبير في المرحلة الأولى، حتى تعرض المتظاهرون لاعتداءات من الشرطة وجماعات طالبية موالية للحكومة لقيت إدانة دولية. وفازت رئيسة الوزراء البالغة 76 عاماً بولاية خامسة في رئاسة الوزراء في يناير/كانون الثاني الماضي، بعدما قاطعت المعارضة الاقتراع الذي قالت إنه لم يكن حراً ولا نزيهاً. حينذاك، وصفت الشيخة حسينة الحزب القومي البنغلاديشي، حزب المعارضة الرئيسي، بأنه «منظمة إرهابية»، واتهمها خصومها بارتكاب سلسلة من الانتهاكات لحقوق الإنسان من بينها قتل نشطاء معارضين. والشيخة حسينة هي ابنة الثوري مجيب الرحمن، الذي قاد بنغلادش إلى الاستقلال عن باكستان في عام 1971 وتم اغتياله في 1975، وقد أشرفت على نمو اقتصادي متسارع في بلد وصفه وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر ذات يوم بأنه «ميؤوس منه». وفي العام الماضي، وعدت الشيخة حسينة بتحويل بنغلادش إلى «دولة مزدهرة ومتقدمة»، لكن في البلاد حوالي 18 مليون شاب عاطلين عن العمل، وفق الأرقام الرسمية.

كانت حسينة في سن الـ27، وتعيش خارج البلاد، عندما أغتال ضباط عسكريون منشقون والدها، رئيس الوزراء الشيخ مجيب الرحمن، مع والدتها وإخوتها الثلاثة (نجت شقيقتها وهربت معها) أمس في انقلاب عام 1975. وعاشت سنوات في المنفى قبل أن تعود وتتولى قيادة حزب رابطة عوامي الذي كان يتزعمه والدها، وتبدأ صراعاً دام عقداً جعلها تخضع لفترات طويلة من الإقامة الجبرية. وتحالفت حسينة مع الحزب القومي البنغلادشي، بقيادة خالدة ضياء، لإطاحة الدكتاتور العسكري حسين محمد إرشاد في عام 1990. لكن سرعان ما اختلفتا، وهيمن التنافس بينهما منذ ذلك الحين على السياسة في بنغلادش. وشغلت حسينة منصب رئيسة الوزراء لأول مرة عام 1996، لكنها خسرت أمام ضياء بعد خمس سنوات. ثم تم سجنها بتهم فساد عام 2007 بعد انقلاب قامت به حكومة مدعومة من الجيش، قبل إسقاط التهم عنها والسماح لها بخوض الانتخابات في العام التالي. وفازت حسينة بأغلبية ساحقة عام 2009 في الاقتراع وهي نمسك مذ ذاك بالسلطة. وتعاني ضياء البالغة 78 عاماً مشكلات صحية وهي محتجزة في المستشفى بعد أن حكم عليها بالسجن لمدة 17 سنة في عام 2018 بتهم فساد، كما يقبع كبار قادة حزبها خلف القضبان أيضاً. وأشاد مؤيدو الشيخة حسينة بقيادتها بنغلادش خلال طفرة اقتصادية ملحوظة، تعود إلى حد كبير لقطاع الصناعة وغالبية قواه العاملة من النساء، ويتركز نشاطه في مجال النسيج وتصدير الملابس. وبعدما كانت بنغلادش إحدى أفقر دول العالم عندما نالت استقلالها عن باكستان عام 1971، صارت تحقق نمواً بمعدل يزيد على ستة في المائة سنوياً منذ عام 2009. وانخفضت معدلات الفقر وأصبح أكثر من 95% من السكان البالغ عددهم 170 مليون نسمة يستفيدون من الكهرباء. وتجاوز نصيب الفرد من الدخل مستوى الهند عام 2021.

كما لقيت حسينة إشادة دولية لفتحها أبواب بنغلادش لمئات الآلاف من اللاجئين الروهينغا الفارين من الحملة العسكرية عام 2017 في ميانمار المجاورة. ونالت الإشادة عن الحملة التي أطلقتها ضد متشددين، بعد أن اقتحم خمسة مسلحين محليين مقهى في العاصمة دكا، برتاده رعايا غربيون وقتلوا 22 شخصاً في عام 2016. لكن عدم تسامح حكومتها تجاه المعارضة أثار الاستياء داخلياً وقلقاً في عواصم أجنبية أبرزها واشنطن. وتم إعدام خمسة من كبار القادة الإسلاميين وشخصية معارضة بارزة خلال العقد الماضي بعد إدانتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال حرب الاستقلال الدامية عام 1971. وبدأ من تشديد جراح ذلك الصراع، أثارت المحاكمات احتجاجات حاشدة وصدامات عنيفة. ووصف معارضوها المحاكمات بأنها صورية معتبرين أنها ذات دوافع سياسية لإسكات الخصوم. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات عام 2021 على فرع النخبة من قوات الأمن البنغلادشية وسبعة من كبار ضباطها بسبب اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وفي مواجهة الاحتجاجات المتصاعدة، أصرت الشيخة حسينة على أن همها الوحيد هو خدمة مصلحة بلدها. والشهر الماضي، قامت بجولة في مناطق بدكا تضررت خلال أيام من الاضطرابات الدامية، من بينها محطة مترو كانت من بين العديد من المباني الحكومية التي تم إحراقها أو تخريبها. وقالت للصحافيين «على مدى 15 عاماً بنيت هذا البلد»، منددة بالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، متسائلة «في ماذا قضرت في خدمة الناس؟». وبعدما واجهت العسكر طيلة حياتها السياسية، خرجت بحمايتهم من دكا إلى أغرتالا شرقي الهند أمس.

(فرانس برس)

الشيخة حسينة في بانكوك، تايلند، 26 إبريل 2024 (لين بيراوونغميلا/رويترز)

خصوم حسينة يتهمونها بارتكاب سلسلة من الانتهاكات لحقوق الإنسان

تقرير

تشكيك و توجيه تهم «انفصالية»

النظام يحارب لجنة السويداء

تواجه اللجنة السياسية التي انبثقت عن الحراك الثوري في السويداء جنوبي سورية، تشكيكاً من النظام، فيما تعوّل على التوافق

السويداء ـ **ليث ابي نادر**

تواجه اللجنة السياسية التي انبثقت أخيراً عن الحراك الثوري الشعبي في محافظة السويداء جنوب سورية، جملة تحديات، في ظلّ محاولات النظام التقليل من شأنها، عن طريق فعاليات وشخصيات مرتبطة به في هذه المحافظة التي لم ينقطع حراكها منذ نحو عام. وأطلق النظام قبل أيام، حملات تشكيك باللجنة السياسية في السويداء عن طريق فرق وشعب حزب البعث، وفق مصادر إعلامية محلية، أكدت أن قيادة فرع البعث في السويداء أوعزت إلى أمناء الفرق الحزبية في المحافظة، بإصدار بيانات تعلن الولاء للقيادة والجيش والحزب الحاكم، وجمع توقيعات من السكان ضد مؤامرة «انفصالية».

وكانت الهيئة العامة المنتخبة من الحراك الثوري المناهض للنظام اختارت الشهر الماضي لجنة سياسية، لتكون العنوان السياسي لهذا الحراك الذي يدخل عامه الثاني بعد أيام. وأكد مدحت أبو رسلان، أحد أعضاء الهيئة العامة في حديث إلى «العربي الجديد»، أن أعضاء الهيئة الـ47 انتخبوا «من قبل تجمعات الحراك الشعبي في بلداتنا لتمثل معظم فعاليات هذا الحراك منذ نشأته». وأضاف: «تم اعلنا عن فتح باب الترشح لانتخاب 11 عضواً مستقلاً للجنة السياسية الممثلة للحراك، وتمّ انتخاب اللجنة بشكل علني، وأمام كاميرات الإعلام المحلي، لتشكل بهذا الانتخاب أول لجنة سياسية من معظم ممثلي الحراك بشكل ديمقراطي وحر». وأشار أبو رسلان إلى أن «هذا الانتخاب الديمقراطي العلني شكّل نقلة نوعية في تاريخ الحراك وربما في تاريخ العمل السياسي في سورية»، مضيفاً: «أحرج المنافسين من الكتل والتيارات السياسية، بعد فشلها في تشكيل جسم سياسي خلال الأشهر الماضية، وأعطى صورة ناصعة عن العمل السياسي الثوري». ومنذ ظهور الهيئة العامة للحراك الشعبي في السويداء بدعم من الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز، الشيخ حكمت الهجري، بدأت أجهزة النظام بالتشكيك في مرجعية أعضاء الهيئة المنتخبين بشكل مباشر من أفراد الحراك الشعبي في بلداتهم. وكانت مقاطعة انتخابات مجلس الشعب التي نظمها النظام في شهر يوليو/تموز الماضي، أول موقف سياسي لهذه الهيئة، ما دفع النظام إلى محاولة جرّ الحراك إلى العنف من خلال اغتيال أحد رموزه، وهو مرهج الجرماني، قائد فصيل «لواء الجبل» منتصف الشهر الماضي. وكان الجرماني من مؤسسي ساحة الكرامة في قلب السويداء والتي تشهد تظاهرات بشكل يومي، فكان بذلك له دور في تنظيم واستمرار الاحتجاجات ضد النظام والتي ترفع شعارات الثورة السورية وتدعو إلى تغيير حقيقي في البلاد.

وبيّن الدكتور جمال الشوفي، أحد أعضاء اللجنة السياسية المنتخبة، لـ«العربي الجديد»، أن اللجنة «ملتزمة بأهداف ورؤية الحراك العامة وثوابته المعلنة». وقال: «نحن بصدد صياغة الرؤية العامة وخطة عمل للمرحلة المقبلة، وأولى مهام اللجنة اليوم بالتنسيق مع الهيئة العامة، هي الحفاظ على استمرارية التظاهر السلمي في ساحات الحرّية والكرامة ومتابعة التفاعل والحوار مع السوريين، للوصول إلى استحقاق الحلّ السياسي الذي يفضي إلى دولة الحق والقانون، دولة المواطنة لكل السوريين». وأشار الشوفي إلى أن «السويداء جزء من سورية، ولا تمييز بيننا كسوريين أياً كان موقعنا، ومطلبنا واضح هو الانتقال والتغيير السياسي والوصول إلى دولة المواطنة والقانون، وهذه تتطلب جهوداً وإمكانات كل السوريين». واعتبر الشوفي أن الهيئة العامة واللجنة السياسية المنبثقة عنها «تجربة أولى في ممارسة الديمقراطية التي نطمح لتحقّقها سورية بشكل عام في المستقبل القريب، بعد التوصل لحل سياسي شامل للقضية السورية».

وكانت اللجنة السياسية في السويداء قد استهلت الإعلان عن برنامج عمل إلى حين اللقاء مع كافة التيارات والكتل السياسية والاجتماعية، من أجل بلورة رؤية مشتركة لآلية العمل والتواصل، فيما سارع حزب اللواء، والتيار الفيدرالي، واللذان لم ينجح أي من أعضائهما في انتخابات الهيئة أو اللجنة السياسية، لتشكيل تكتل جديد للحصول على موقع مؤثر ضمن الحراك قابل للتأثير بشكل أو بآخر، ولتسويق فكرة بناء كيان فيدرالي مستقل في السويداء، المرفوضة لدى معظم السكان. وتعليقاً على محاولات التشكيك بأهلية وشرعية اللجنة السياسية في السويداء، أشار عدنان أبو عاصي، أحد أعضاء «الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني» المشكّلة منذ العام 2012، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «اللجنة اجتمعت الأحد (الماضي) مع ممثلين عن كامل الأحزاب واستمعت إلى كافة الآراء والمواقف بهدف تشكيل رؤية موحدة للحراك، وخلصت إلى توافق شبه كامل بالرؤية والهدف وحتى برنامج العمل، وهذا مؤشر جيّد لانطلاقتها».

ومنذ بدء الحراك الشعبي في منتصف العام الماضي في السويداء، والنظام يحاول إلصاق التهم به من أجل تطويقه والقضاء عليه، إلا أن هذا الحراك لم ينقطع. واعتُقل المحتجون منذ اليوم الأول لتمسكهم بوحدة سورية ورفضهم أي محاولات تقسيم تحت عناوين مختلفة، لقطع الطريق أمام النظام الذي حاول إظهار هذا الحراك على أنه يشكل تهديداً لوحدة البلاد.

من تظاهرات السويداء، 1 سبتمبر 2023 (سام حريري/فرانس برس)

جمال الشوفي: أولى مهام اللجنة الحفاظ على سلمية التظاهر

متابعة

الصين تسوّق مبادرتها لسلام أوكرانيا

استأنفت الصين مساعيها لتسويق مبادرتها من أجل السلام في أوكرانيا، وذلك على وقت إعلان كييف تسلّمها الدفعة الأولى من طائرات إف 16

بكين ـ **علي ابو مريحيل**
موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد أسابيع من الحديث عن إجراء مفاوضات بين روسيا وأوكرانيا، استأنف مبعوث الصين الخاص لشؤون أوراسيا لي خوي، أمس الاثنين، جولته الدبلوماسية لحشد الدعم في الجنوب العالمي لمقترح السلام الذي تدعمه الصين في أوكرانيا. وكان لي قد زار البرازيل وجنوب أفريقيا، نطاقاً بعد دعوة إلى مسيرة حاشدة في دكا وتعبئة الجناح الشبابي في الحزب الحاكم ضد المحتجين. وأضاف تورك في بيانه «أناشد بصورة عاجلة القيادة السياسية وقوات الأمن التقيّد بواجبها حماية الحق في الحياة وحرية التجمع السلمي والتعبير». وشدّد تورك على أن «المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل أولئك الذين يتولون مسؤوليات عليا وقيادية، أمر بالغ الأهمية». وعلى وجوب حرص المجتمع الدولي «في هذا التوقيت المفصلي على ألا يكون هناك إفلات من العقاب». وأضاف «يجب على الحكومة الكف عن استهداف المشاركين سلمياً في حركة الاحتجاج، والإفراج فوراً عن المحتجّزين تعسفاً، وإعادة تفعيل خدمة الإنترنت بالكامل، وتهيئة الظروف لإجراء حوار فَجر». وتابع «يجب أن تتوقف فوراً الجهود المستمرة لقمع الأصوات الشعبي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المفرط للقوة، والنشر المتعمد لمعلومات مضللة والتحريض على العنف».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتقدم فيها الجيش البنغالي إلى المواجهة في تاريخ البلاد، إذ شهدت البلاد انقلاباً في 15 أغسطس/آب 1975، أطيح بموجبه والد حسينة، مجيب الرحمن، ثم تلاحقت الانقلابات الناجحة والفاشلة في دكا، بين عامي 1975 و1996، أبرزها انقلابا 1982 و1996. وفي عام 2007 قام الجيش بانقلاب استمر عامين، قبل تسليم السلطة لحكومة مدنية بقيادة الشيخة حسينة. وفي عام 2011 جرت محاولة انقلابية فاشلة ضد حسينة. لكن بالنسبة إلى قائد الجيش وقر الزمان فإن هذه الأحداث هي الأولى من نوعها له، بعد تعيينه في منصبه في 24 يونيو الماضي.

ووقر الزمان مولود في دكا في عام 1966، وزوجته سارياً كامالي زمان، ابنة الجنرال محمد مصطفى الرحمن، الذي كان قائداً للجيش بين عامي 1997 و2000. ووقر الزمان حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية من جامعة بنغلادش الوطنية وماجستير الآداب في الدراسات الدفاعية من كلية كينغز في لندن، وفقاً لموقع الجيش البنغالي. وقبل أن يصبح قائداً للجيش، شغل منصب رئيس الأركان العامة نحو ستة أشهر، وهو الدور الذي أشرف فيه، من بين أمور أخرى، على العمليات العسكرية والاستخبارات، ودور بنغلادش في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وخلال مسيرته المهنية التي امتدت لثلاثة عقود ونصف، عمل وقر الزمان أيضاً بشكل وثيق مع حسينة، إذ شغل منصب ضابط الأركان الرئيسي في قسم القوات المسل

تواجه حكومة كير ستارمر العمّالية في بريطانيا، أول اختباراتها منذ تكليفها، وذلك بمواجهة موجة نادرة من أعمال العنف المرتبطة باليمين المتطرف ومعادي المهاجرين والمسلمين، ويبدو أن هذه الحكومة اختارت التعامل بحزم مع هذا التيار

حكومة ستارمر تواجه أول اختباراتها

عنف اليمين البريطاني المتطرف يتمدد

لم يمض سوى شهر وبضعة أيام فقط على تكليفه برئاسة تشكيل حكومة جديدة في بريطانيا، حتى كان على رئيس حزب العمّال البريطاني كير ستارمر، أن يواجه أول أزمة داخلية خطيرة، إذ بعد أيام على أسوأ أعمال عنف اندلعت في البلاد، ويغذيها اليمين المتطرف، اضطر ستارمر أمس الاثنين، إلى عقد اجتماع استجابة طارئ، للجنة الاستجابة للطوارئ الحكومية (كوبرا)، والتي جمع فيها وزراءه وسلطات إنفاذ القانون، لمناقشة كيفية تهدئة العنف، في اختبار أول يضع حكومته على المحك، ومن شأن معالجته، إما منح الدفع للحكومة العمّالية مع انطلاقتها، وإما إصابتها بنكسة.

لكن ما يحصل في بريطانيا، منذ أسبوع، لا يرتبط فقط بأداء الحكومة العمّالية، أو كيف سيكون شكله، إذ إن تفجر الاحتجاجات عنوانه الأساسي معاداة الهجرة، ومعاداة الإسلام، مع تعالي الدعوات إلى عقد جلسة برلمانية، وتضليل واسع على التواصل الاجتماعي تلقفه العامة، رغم توضيحات الشرطة. وأظهر ذلك أنه تكفي شرارة واحدة ليكشف اليمين المتطرف في بريطانيا، أنه قادر بقوة على إثارة الفوضى. وأبدى ستارمر أمس حزماً في التعامل مع هذا التيار، وقال رداً على سؤال إذا ما كان ينوي طلب جلسة برلمانية، إن «الأولوية الآن أن تقوم الشرطة بعملها للتأكد من أن الطرقات ستكون آمنة».

وبدأ ذلك، بعد جريمة طعن يوم الاثنين في 29 يوليو/تموز الماضي، وراح ضحيتها 3 أطفال، في صف رقص ويوغا بمدينة ساوث بورت الجنوبية، القريبة من ليفربول، ونفذها شاب في سنّ الـ17، وأدّت أيضاً إلى إصابة 8 أشخاص. المتهم مولود في بريطانيا، ولم تحدد الشرطة هويته لأنه قاصر، لكن سرعان ما انتشر التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي بتغذية من اليمين المتطرف والجماعات المعادية للمسلمين، حول هوية المتهم، مع معلومات مغلوطة، عن اسمه، أو حالة إقامته، زاعمين أنه طالب لجوء أو أنه دخل إنكلترا بطريقة غير نظامية. وتحدث الإعلام البريطاني والأميركي، خصوصاً، عن رابطة الدفاع الإنكليزية، وهي رابطة معادية للمسلمين، وبأن أعضاء لها هاجموا جامعاً في ساوث بورت، في اليوم نفسه الذي شيّع فيه الضحايا، علماً أن الشرطة أعلنت في بيان أن المتهم من والدين روانديين ومولود في كارديف، ويلز. وتواصلت الاحتجاجات، وشملت مدناً عدة، وسط حملة توقيفات نفذتها الشرطة وشملت العاصمة لندن.

وحصلت أسوأ أعمال العنف، أول من أمس الأحد، في روثرهام، شمال إنكلترا، حين حطّم مثيرو العنف عدداً من نوافذ فندق يستخدم لإيواء طالبي لجوء. وأدّى ذلك إلى إصابة 10 ضباط شرطة، بحسب شرطة يوركشير.

من تظاهرات روثرهام، أول من أمس (كريستوفر/فورلونغ)

اقتحم المحتجون فنادق تؤوي طالبي اللجوء واستهدفوا مساجد

كما استولى محتجون على كاميرا لمصور وكالة فرانس برس، وحطموها، وتعرض صحافيون لإصابات. وقال شاهد عيان لوكالة رويترز، إن المحتجين ألقوا الحجارة على الشرطة وحطموا نوافذ في الفندق قبل أن يشعلوا النيران في صناديق القمامة. وتجمع عشرات المحتجين الآخرين أمام فندق آخر في ألدرشوت بجنوب إنكلترا. ومساء الأحد، أكدت شرطة ستافوردشير، أن فندقاً آخر يؤوي طالبي لجوء تمّ استهدافه في برمينغهام. ورفع المتظاهرون شعار «أوقفوا المراكب» خلال تظاهراتهم، في إشارة إلى مراكب المهاجرين غير النظاميين التي تعبر قناة المانش بين فرنسا وبريطانيا. وبلغ الأمر مستوى أخطر، مع خروج تظاهرات مضادة تحت شعار معاداة الفاشية، في عدد من المدن، كما تحرّكت الجاليات المسلمة، ما أدى كذلك إلى حصول مواجهات. وفي كل من روثرهام وبلدة لانكستر في الشمال الغربي، كان هناك محتجون مناهضون للعنصرية في حين كانت الشرطة تفصل بين المعسكرين. وحذّر ستارمر أول من أمس، من أن مثيري الشغب «سيندمون» على المشاركة في أسوأ انتهاك للنظام في إنكلترا منذ 13 عاماً، في حين أكدت وزيرة داخليته إيفيت كوبر، أنه «ستكون هناك محاسبة» وأن الشرطة تحظى بكامل دعمها. وكانت أحدث مرة اندلعت فيها احتجاجات عنيفة في جميع أنحاء بريطانيا في عام 2011 عندما خرج آلاف إلى الشوارع بعد أن أطلقت الشرطة النار على رجل أسود في لندن وقتلته.

وألقت الشرطة في الاحتجاجات الجديدة، باللوم على مناصرين ومنظمات مرتبطة برابطة الدفاع الإنكليزية، التي تأسست قبل 15 عاماً، والتي أعضاؤها تمّ ربطهم بأعمال الشغب التي ترافق مباريات كرة القدم. وعمّت الاضطرابات خصوصاً مدن: هال، ليفربول، بريستول، مانشستر، ستوك أون ترينت، بلاكبول، بلفاست، حيث ألقيت مفرقعات ونهبت متاجر وهوجمت الشرطة في بعض الأماكن. وفي مدينة ميدلسبره، نظّم نحو 300 يميني متطرف تظاهرة أول من أمس، وحاولوا منع حركة سيارات الشرطة المرافقة للتظاهرة. وألقى المتظاهرون الزجاجات والسجائر الإلكترونية على ضباط الشرطة وشرطة مكافحة الشغب.

وتعد مشاهد العنف المرتبطة بجريمة قتل شنيعة وبالكثير من التضليل الافتراضي، أكبر تحد لستارمر منذ تكليفه برئاسة الحكومة في 5 يوليو/تموز الماضي. وترتبط الأزمة بالمهاجرين غير النظاميين، وهي قضية حاول المحافظون استغلالها، للفوز بالانتخابات التشريعية التي أجريت في 4 يوليو، وفشلوا في ذلك، وستكون مقاربتها من طرف الحكومة العمّالية مفصلية، خصوصاً أن هناك إجماعاً عاماً في البلاد تقريباً على إدانة أعمال العنف التي تحصل.

وأكد ستارمر الأحد الماضي أنه «لا يوجد أي تبرير لبلطجة اليمين المتطرف» في البلاد، متعهداً بسوق الجناة إلى «العدالة»، كما تعهد بتقديم «الدعم الكامل» لقوات الشرطة، لاتخاذ إجراءات ضد «المتطرفين» الذين يحاولون «زرع الكراهية» على حد تعبيره. وأيّده في ذلك، عمدة ساوث يوركشاير، أوليفر كوبارد، الذي قال لشبكة «بي بي سي»، إن «هؤلاء بلطجية من اليمين المتطرف هاجموا بعض الأشخاص الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا، لا يوجد أي عذر لذلك على الإطلاق»، لافتاً إلى أنه «لا يوجد أي عذر لمحاولة حرق 200 من الأشخاص الأكثر ضعفاً في مجتمعنا». من جهتها، أعلنت الشرطة البريطانية أنه تمّ اعتقال 150 شخصاً نهاية الأسبوع الماضي. ودعا نواب من كل الأحزاب، بمن فيهم نايجل فاراج زعيم حزب «الإصلاح» البريطاني إلى عقد جلسة للبرلمان الذي هو في إجازة صيفية حالياً، وأعلنت وزارة الداخلية، بعد استهداف مسجدين على الأقل من مثيري الشغب، أنه تمّ تخصيص إجراءات حماية إضافية لأماكن العبادة الإسلامية.

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

السجون جاهزة

قالت وزيرة الداخلية البريطانية إيفيت كوبر، أمس الاثنين، إن «السجون جاهزة لاستقبال الأقلية من البلطجيين» الذين يثيرون الشغب. وأضافت في حديث لشبكة سكاي نيوز: «نحن نعمل على التأكد من وجود مدعين عامّين كافين، وسجون، وان تكون جاهزة، وان تكون المحاكم جاهزة أيضاً». وأضافت: «كنا واضحين بان الشرطة تحظى بدعمنا الكامل لتنفيذ الملاحقات وإنزال العقوبات، بما فيها أحكام سجن جدّية ومنع سفر وغير ذلك».

متابعة

كوريا الشمالية تعزّز قوتها الصاروخية على الحدود

عزّزت كوريا الشمالية قوتها الصاروخية على الحدود مع كوريا الجنوبية بـ250 منصة إطلاق، وذلك مع تفاقم التوتر بينهما، لا سيما بعد إنهاء العمل بالمنطقة العازلة

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الاثنين، أنها نشرت 250 منصة لإطلاق صواريخ، قادرة على حمل رؤوس نووية، إلى وحدات عسكرية في الخطوط الأمامية، أي إلى الحدود مع كوريا الجنوبية، وذلك مع تزايد التوتر بين الكوريتين، وإلغاء المنطقة العازلة بينهما التي تمّ إنشاؤها بموجب اتفاقية عام 2018، في مرحلة اتسمت بالتهدئة. وجاء الإعلان الجديد غداة احتفال بنشر المنصات أول من أمس الأحد، حضره الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، والذي دعا خلاله إلى التوسع المستمر في برنامج بلاده النووي العسكري لمواجهة التهديدات الأميركية، كما نقلت عنه وسائل إعلام رسمية. وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية أمس، إن منصات الإطلاق أنتجت حديثاً بواسطة مصانع ذخيرة محلية مصممة لإطلاق صواريخ «باليستية تكتيكية»، وهو مصطلح يصف الأنظمة القادرة على إطلاق أسلحة نووية منخفضة المدى. ونقلت عن كيم تشديده خلال الاحتفال أول من أمس، والذي أجري في العاصمة بيونغ يانغ، أن منصات الإطلاق الجديدة «ستمنح وحداته في الخطوط الأمامية قوة صاروخية ساحقة تفوق قدرة كوريا الجنوبية، وستجعل تشغيل الأسلحة النووية التكتيكية أكثر عملية وكفاءة». كما دعا كيم في كلمته، بلاده، إلى «الاستعداد لمواجهة مطولة مع الولايات المتحدة، والتوسع بلا هوادة في اكتساب القوة العسكرية». وبرّر تعزيز قدرات بلاده العسكرية باعتباره رداً على ما سماه «التعاون العسكري الوحشي بشكل متزايد» بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، والذي رأى أنه يظهر الآن خصائص «كتلة عسكرية قائمة على الأسلحة النووية». وأضاف: «سيكون من حقنا الاختيار بين الحوار أو المواجهة، لكن درسنا واستنتاجنا من السنوات الـ30 الماضية أن المواجهة هي ما يجب أن نكون مستعدين له بشكل أكثر شمولاً». كما قال كيم إن «الولايات المتحدة ليست مجرد إدارة تأتي وتذهب بعد بضع سنوات، بل هي دولة معادية سيتعامل معها أبناؤنا وأحفادنا لأجيال مقبلة، وهذا يوضح أيضا ضرورة تحسين قدراتنا الدفاعية بشكل مستمر». وذكر أيضاً أن قرار تنظيم الاحتفال بينما تحاول البلاد التعافي من الفيضانات الكارثية أظهر تصميمها على «المضي قدماً في تعزيز قوة قدرات الدفاع الوطني لدينا تحت أي ظرف من الظروف»، في إشارة إلى الفيضانات التي غمرت آلاف المنازل ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في مناطق كوريا الشمالية القريبة من الحدود مع الصين أواخر يوليو/تموز الماضي.

وتعمل كوريا الشمالية على توسيع نطاق أسلحتها المتنقلة قصيرة المدى، والمصممة لإرباك الدفاعات الصاروخية الكورية الجنوبية، بينما تسعى أيضاً إلى امتلاك صواريخ باليستية عابرة للقارات مصممة للوصول إلى البرّ الرئيسي للولايات المتحدة. ويعتبر محللون التجارب الصاروخية الكورية الشمالية «مكثفة»، وتهديدات كيم «محاولة للضغط على الولايات المتحدة لقبول كوريا الشمالية قوة نووية، وإنهاء العقوبات الدولية المفروضة عليها». ويقول خبراء إن كوريا الشمالية ربما تسعى أيضاً إلى تفاقم التوترات في عام الانتخابات الرئاسية الأميركية. واستخدم كيم حرب روسيا على أوكرانيا أخيراً للتغطية على تسريع وتيرة تطوير أسلحة بلاده. وفي رد على ذلك، وسّعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان نطاق مناوراتها العسكرية المشتركة، واتفقت على إستراتيجيات الردع النووي القائمة على الأصول العسكرية الأميركية الاستراتيجية. ورداً على نشر المنصات، رجّح المتحدث باسم هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، لي سونغ جون، أمس، أن تكون الصواريخ أقصر في المدى من بعض أقوى الصواريخ الباليستية قصيرة المدى في كوريا الشمالية، والتي أظهرت قدرة على التحليق لأكثر من 600 كيلومتر. وكانت كوريا الشمالية قد كشفت خلال الأشهر الأخيرة، عن صاروخ «هواسونغ 11»، والذي يقول المحللون إنه قادر على قطع مسافة تصل إلى 100 كيلومتر. وإنْ تمّ نشره في مناطق المواجهة، فمن الناحية النظرية سيكون قادراً على تغطية مساحات شاسعة من منطقة العاصمة الكبرى في كوريا الجنوبية، حيث يعيش حوالي نصف سكان البلاد البالغ عددهم 51 مليون نسمة.

(أسوشييتد برس، قنا)

■ إيران ولبنان واليمن، عليكم جميعاً أن تطلبوا من روسيا والصين طائرات مقاتلة وصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت وأنظمة دفاع، وأنا متأكد من أن روسيا والصين ستقدمان أسلحة، وسوف تضطران إلى ذلك، وستقدمها كوريا الشمالية أيضاً.

■ نتنياهو اختار توقيتاً دقيقاً جداً جداً محرجاً للضربات وحتى الأميركيون لم يتوقعوه! اللوبي الإيراني المدعوم من ظريف في أميركا يصرخ من التوقيت... النظام الإيراني اكتفى بفرقعات إعلامية حتى الآن.

■ نهاية الحرب = نهاية نتنياهو لذلك فهو يُخرّب ويُفشل أي بوادر صفقة تلوح في الأفق وأجهزته الأمنية نفسها لمحت لتلك الحقيقة وكأنهم يبرئون ذمتهم من المحاكمات القضائية المقبلة والتسبب في موت الكثير من الأسرى بفعل القصف الهمجي والتعنت في المفاوضات ومحاولة فرض شروط مستحيلة على حماس.

■ بعيداً عن واقع الحال ومعطياته الراهنة، واضح تماماً أن نتنياهو وجوقته المتطرفة لا يريدون صفقة حالياً، وواضح تماماً أنه لا شيء سيجبرهم عليها إلا تصعيد كبير لا تكون فيه أميركا مستعدة للتضحية بمصالحها في المنطقة والدخول بمواجهة شاملة لإرضاء متطرفي الأحزاب اليمينية الصهيونية المتطرفة.

■ بقاء كامالا هاريس مرشحة للحزب الديمقراطي مقامرة خطيرة لها عواقبها، يجب الزجّ بإسم له وزنه ديقراطياً، وإلا مهما أخفى الأميركي وتستر على عنصريته فالواقع يفضحه، وبعيداً عن تأثير الجاليات في صناديق الاقتراع.

■ الأنباء التي لا ترويها المنابر الرسمية الأميركية: غزة أطاحت بـ#بايدن في الترشح للانتخابات. أنبأت التظاهرات لأجل #غزة في مدن أميركية كبرى عن خسارة فادحة للحزب الديمقراطي. #كامالا_هاريس أبدت تعاطفاً مع غزة وقد تنقذ الحزب ومعه المشهد السياسي المركز إعلامياً على حزبين.

■ الأرجنتين، كينيا، بنغلادش، و30 دولة أخرى شاركت في الحرب على العراق عام 1991. بعد هذه الحرب، أصبحت سماء العراق، للأسف، مستباحة من قبل كل من هبّ ودبّ، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرض علينا. ويأتي شخص ليقول إن العراق كان مهاباً ويخيف العالم، ويتحدث عن السيادة بطريقة مثيرة للسخرية!